

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان

أدوات السياسة المالية ودورها في ترشيد النفقات
العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

مذكرة مقدمة إكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص : إقتصاد دولي

إشراف الأستاذة:

- لعايب سهام

من إعداد الطلبة :

- زعيمين زينب

- لعور سناء

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	لعايب سهام
مناقشا	جامعة جيجل	

السنة الجامعية 2020 - 2021

الشكر والتقدير:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي

لولا ان هدانا الله لقوله تعالى: "لان شكرتم لأزيدنكم" -صدق الله العظيم-
في هذا المقام لا يسعنا الا ان نحمد الله تعالى على هبته لنا نعمة الإرادة
والعزيمة طيلة فترة الدراسة لنصل في الأخير ونختم بهذا العمل المتواضع
فليس ثمة أجمل من كلمة الشكر نابغة من القلب وتحمل اعترافا بالجميل
بقوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وعليه نتقدم بخالص تشكراتنا لاستادتنا الفاضلة " لعابب سهام " التي
أشرفت على هذا العمل ورافقتنا في كل لحظات رحلة بحثنا ولم تبخل علينا
بإرشاداتها ونصائحها القيمة فلك منا جزيل الشكر التقدير والعرفان
كما نتقدم بالشكر الى جميع اساتدتنا في جميع الاطوار
الى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الى كل طلاب الكلية نخص بالذكر دفعة ماستر العلوم الاقتصادية

2021/2020

الى كل هؤلاء نهدي هذا العمل المتواضع راجيين من المولى عز وجل

المزيد من العطاء والتوفيق للجميع

سناء و زينب

إهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا
بادئ ذي بدأ بشكر الخالق سبحانه وتعالى على منه وتوفيق لنا في إنجاز هذا العمل
المتواضع

أهدي ثمرة هذا الجهد الى أحلى وأغلى ما راته عيني وسمعته أدني ولا توصف بكلمة
من كلمات الدنيا ، والتي كان دعائها سر نجاحي " أمي الغالية "
إلى سندي في هذه الحياة وقدوتي مند الصغر، الذي تحدى العناء من أجلنا حفظك
الله أباي

إلى من ترعرعت معهم أخواتي: سارة، أسماء، نسرين، اسيا
إلى إخوتي: نبيل، فارس

إلى زوج أختي: مهدي **** وإلى زوجة أخي: مريم

إلى الكتاكيت: أنس، إيناس، مريا، إلين، أيان

إلى كل عائلة " كحيلة " وأخص بالذكر: إسلام ** سماح ** ماما صباح

إلى جميع أصدقائي الكرام والذي تقاسمت معهم أجمل الذكريات

إلى من شاركتني هذا العمل المتواضع صديقتي الحبيبة " سناء "

إلى كل طلاب كلية علوم التسيير وعلوم الاقتصادية والتجارية وأخص بالذكر دفعة

ماستر 2021

زينب

Designed by pngtree

إهداء

الحمد لله الذي وفقني في هذا العمل لولا فضله لما وصلت إليه، اللهم نستودعك سنة
مضت من عمرنا من تعب وجهد والتي ستبقى سنة مميزة على طول العمر
أهدي ثمرة جهدي إلى من أنسى الدنيا وما فيها ولا أجرؤ أن أنساها دعيني أقبل
حبيبك إجلالا وقدميك إدلالا أُمي في صدري تخلق الكلمات وفي عيني آلاف
العبارات ولن يكفيني حبر قلبي عرفانا "أُمي الغالية"
إلى مثلي الأعلى في الحياة إن كانت الامومة الحنان فالأبوة هي الأمان، إلى قدوتي
وسندي في الحياة إلى مصدر نجاحي والذي افتخر بحمل إسمه إليك ياتاج رأسي "
أبي الغالي"
إلى من ترعرعت وكبرت معهم إخوتي وأخواتي: "لقمان، إكرام، صابر، صهيب "
إلى أختي "ريمة" وزوجها "إلياس"
إلى من تقاسمت معهم أحلى لحظات أوقاتي ولن أفارقهن "صديقاتي"
إلى صديقتي الغالية والتي شاركتني هذا العمل " زعيمن زينب "

سناء

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	شكر وتقدير
II	إهداء
III	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الاشكال
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية	
6	تمهيد
7	المبحث الأول : ماهية السياسة المالية
7	المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية
10	المطلب الثاني : تطور السياسة المالية
11	المطلب الثالث : اهداف السياسة المالية
14	المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية
15	المطلب الأول : سياسة الإيرادات العامة
19	المطلب الثاني : سياسة الإنفاق العام
24	المطلب الثالث : سياسة الموازنة العامة
27	المبحث الثالث : آلية عمل السياسة المالية
27	المطلب الأول : حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني ودور الموازنة العامة في التصحيح
30	المطلب الثاني : التدخل المالي للدولة ونموذج التوازن الاقتصادي
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : النفقات العامة	
35	تمهيد
36	المبحث الأول : ماهية النفقات العامة
36	المطلب الأول : مفهوم النفقات العامة وعناصرها
37	المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة
40	المطلب الثالث : تزايد النفقات العامة
42	المبحث الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة
42	المطلب الأول : مفهوم ترشيد النفقات العامة
44	المطلب الثاني : المجالات الأساسية لترشيد النفقات العامة

46	المطلب الثالث : العوامل الموضوعية لنجاح عملية ترشيد الانفاق العام
48	المطلب الرابع : اليات ترشيد النفقات العامة
50	المبحث الثالث : الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة
50	المطلب الأول : ماهية الرقابة المالية
52	المطلب الثاني : الرقابة المالية أداة أساسية لترشيد النفقات العامة
53	المطلب الثالث : الهيئات المكلفة بالرقابة على النفقات العمومية
56	خلاصة الفصل
الفصل الثالث : أدوات السياسة المالية المستخدمة لترشيد النفقات العامة في الجزائر	
58	تمهيد
59	المبحث الأول : دراسة الانفاق العام في الجزائر من حيث التصنيف والتطور
59	المطلب الأول : تقسيم النفقات العامة حسب المشرع الجزائري
63	المطلب الثاني : تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 2000-2019
64	المطلب الثالث : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019
68	المبحث الثاني : واقع ترشيد النفقات العامة في الجزائر وفق اليات المتبعة
69	المطلب الأول : واقع ترشيد النفقات العامة من حيث هيكل النفقات
69	المطلب الثاني : واقع ترشيد النفقات العامة من حيث ترحيل الاعتمادات وخص البرامج
72	المطلب الثالث : واقع الترشيح من حيث الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة
72	المطلب الرابع : واقع الترشيح من حيث إشكالية تطبيق قانون ضبط الموازنة العامة باعتباره معيار لتقييم الأداء
73	المبحث الثالث : تقييم أداء سياسة ترشيد الانفاق العام في الجزائر
73	المطلب الأول : قياس كفاءة الانفاق العام في الجزائر
79	المطلب الثاني : الطرق الحديثة لسير الموازنة العامة
82	المطلب الثالث : اتجاهات السياسة الانفاقية في الجزائر
85	خلاصة الفصل
87	الخاتمة العامة
91	قائمة المراجع
	ملخص الدراسة

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
60	توزيع النفقات العامة في ميزانية التسيير لسنة 2015	01
62	تصنيف نفقات التجهيز لسنة 2015	02
63	تطور الموازنة العامة في الجزائر من 2000-2019	03
65	حجم النفقات العامة في الجزائر من 2000-2019	04
73	مدخلات ومخرجات سياسة الانفاق العام	05
74	أداء الانفاق العام psp	06
75	متوسط الانفاق العام (% PIB) في الفترة من 2015-2019	07
76	كفاءة الانفاق العام	08

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
28	الفجوة الانكماشية	01
29	دور السياسة المالية لمعالجة الفجوة الانكماشية	02
30	الفجوة التضخمية	03
61	توزيع النفقات في ميزانية التسيير لسنة 2019	04
66	حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019	05

مقدمة عامة

تعد السياسة المالية من بين أهم السياسات الحكومية، لما لها من علاقة وتأثير كبيرين على باقي السياسات الاقتصادية والتنموية، فبفضل تعدد أدواتها التي تستخدم في ترشيد النفقات العامة للدولة والقضاء على المشاكل التي تعيق التوازن في الموازنة العامة وكذلك الاستقرار الاقتصادي، تزداد أهمية السياسة المالية عند ربطها بدورها الفعال في ترشيد النفقات العامة.

كما يعتبر ترشيد الإنفاق العام السبيل الوحيد للخروج من معضلة القصور وشح الموارد التي تعاني منها أغلب دول العالم خاصة النامية منها، والجزائر واحدة من هاته الدول التي تعاني من تناقص طاقتها التمويلية خاصة مع انخفاض أسعار المواد الطاقوية كالبتترول والغاز، فميزانية الدولة تتزايد عام بعد عام نتيجة للبرامج التنموية المسطرة تلبية للحاجيات المتنامية على مختلف مشاريع البنى التحتية، وكذا المرافق الأساسية كالسكن والتعليم والصحة والأمن . هذا الوضع حتم على الدولة التوجه وبكل جدية نحو مفهوم ترشيد النفقات العامة كآلية لمعالجة العجز في الميزانية العامة، وتجنب الآثار السلبية المصاحبة لمحاولات علاج عجز الميزانية عن طريق فرض المزيد من الضرائب والرسوم والأثمان العامة، و اللجوء إلى الاقتراض العام و الإصدار النقدي، أو من خلال تخفيض الإنفاق العام بإتباع سياسة التقشف، لذا فالجزائر أمام خيار ترشيد النفقات العامة كضرورة مالية لا مفر منه.

أولاً: إشكالية الدراسة.

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت أدوات السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019-

2019؟"

وتتدرج تحت هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

أ- ما هو مفهوم السياسة المالية وما هي مراحل تطورها؟

ب- ما المقصود بترشيد الإنفاق العام؟

ت- ما هي أدوات السياسة المالية المتبعة لترشيد النفقات العامة في الجزائر؟

ثانياً: فرضيات الدراسة.

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة السابقة، تم اعتماد الفرضيات الآتية:

أ- الانفاق العام في الجزائر لا يتسم بالعقلانية والرشادة، فهناك عجز موازناتي كل سنة.

ب- أدوات السياسة المالية المتبعة خلال الفترة 2000-2019 لم تحد من ظاهرة تزايد النفقات العامة

في الجزائر.

ثالثا: أهمية الموضوع.

يعتبر هذا الموضوع من بين الموضوعات المهمة التي تساهم في مساعدة المعنيين بالشأن المالي والاقتصادي وسعيهم لإنجاح البرامج المالية وكذا تعتبر هذه الدراسة كمرجع لإيجاد بعض الحلول المتعلقة بمختلف الإختلالات التي تمس الاقتصاد والمجتمع في نفس الوقت، وتزداد أهميته كذلك من خلال إظهار التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر في عملية ترشيد النفقات العامة.

رابعا: أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف وهي كما يلي:

- إيضاح أهمية التنسيق بين مختلف أدوات السياسة المالية ودورها في الترشيح الفعال للنفقات العامة في الجزائر.

- توضيح رؤيتنا لدور الدولة في ترشيح النفقات العامة في الجزائر من خلال السياسة المالية.

خامسا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة.

للإمام بمختلف جوانب الدراسة تم استخدام أدوات المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتحديد العلاقة الموجودة بين السياسة المالية وترشيح النفقات العامة، ومدى الدور الذي تلعبه هذه السياسة على ترشيح النفقات العامة من خلال إتباع مجموعة من الإحصائيات واستعمال المنحنيات البيانية بالإضافة كذلك بتحديد مختلف المفاهيم النظرية للسياسة المالية والنفقات العمومية وعرض مختلف أدوات السياسة المالية. وتم الاعتماد على الكتب والمصادر باللغة العربية والأدبية في الجانب النظري أما في الدراسة الميدانية تم التطرق على تطور النفقات العامة في الجزائر ما بين 2000-2019 حيث تم الإعتماد على الإحصائيات والتحليل.

سادسا: أسباب اختبار الموضوع.

يرجع سبب اختبار هذا الموضوع إلى ما يلي:

أ الميول والرغبة الشخصية في تناول هذه المواضيع

ب دراسة أهمية أدوات السياسة المالية في ترشيح النفقات العامة في الجزائر

ج تماشي موضوع الدراسة مع التخصص المدروس (إقتصاد دولي)

سابعا: الدراسات السابقة.

- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة

الجزائر 1990 - 2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

الحاج لخضر، باتنة ، 2015-2018

حيث أشار الباحث في دراسته إلى مسار السياسة المالية وكذا مختلف أدواتها وإبراز الدور الذي لعبته السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث خلص الباحث دراسته إلى أنه لا

يمكن الاستغناء عن إحدى السياستين نظرا للتكامل الموجود بينهما، فإحداهما لا تستغني عن الأخرى، فالسياسة المالية أكثر فعالية في مواجهة الركود الاقتصادي بينما تعنى السياسة النقدية بمعالجة الضغوط التضخمية ليجتمع تأثيرهما في نهاية المطاف على الطلب الكلي

- زهير حمبلي، دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر) 2000-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018 - 2019 حيث أشار الباحث في دراسته إلى تطور السياسة المالية والتطرق إلى الدور الفعال الذي لعبته السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال الموازنة العامة، وكذا تحليل تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة، وقد خلص الباحث دراسته إلى ان الدولة تسعى إلى ترشيد الإنفاق العام وفقا لنظام قانوني وتنظيمي، لهذا اعتمدت اليات لتحكم في مجال ترشيد النفقات العامة والتي تهدف بدورها لتدعيم الجهود التي تسعى إلى إدخال تحسينات على النظام المالي

ثامنا: خطة الدراسة (هيكل البحث).

بغرض الإطاحة بجوانب الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تبدأ أما مقدمة وتنتهي بالخاتمة تضمن تخيص عام واختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث ثم عرض النتائج المتصل إليها وفي الأخير تم تقديم بعض التوصيات الضرورية بناءا على النتائج المتوصل إليها في الفصول كالاتي:

الفصل الأول: "الإطار النظري للسياسة المالية".

تمت معالجته من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول هو ماهية السياسة المالية من خلال تقديم تعاريف لها ومراحل تطورها وتقديم أنواعها وخصائصها فأهدافها. والمبحث الثاني: تم التطرق إلى أدوات السياسة المالية والمبحث الثالث تم التطرق إلى آلية عمل السياسة المالية.

الفصل الثاني: "النفقات العمومية"

فهذا الفصل أيضا تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول تعريف للنفقات العامة وأنواعها وتقسيماتها وأسباب زيادة النفقة وفي المبحث الثاني ترشيد النفقات العامة من خلال التطرق إلى تعريفها والعوامل الموضوعية لنجاحها، أما بالنسبة للمبحث الثالث فتمثل في الوقاية كأداة لترشيد النفقات العامة من خلال تعريف الوقاية وأنواعها وكذلك الأعوان المكلفون بالرقابة على النفقات العامة.

الفصل الثالث: "دراسة تقييمية للإنفاق العام في الجزائر: بالنسبة لهذا الفصل تم تقسيمه هو الأخير إلى ثلاثة مباحث، حيث تم تسليط الضوء على الجزائر من خلال إظهار دور أدوات السياسة المالية في

مقدمة

ترشيد النفقات العامة والتطرق إلى تقسيمات الموازنة العامة في الجزائر وكذلك تحليل تطور النفقات العامة إلى جانب ذلك تم التطرق أيضا إلى واقع ترشيد النفقات العامة في الجزائر وقف الآليات المتبعة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد

تعد السياسة المالية أداة جد هامة لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعمل على تحريك القطاع الخاص وهذا في مواجهة حوافز تنشيط الاقتصاد لذلك يصبح من الضروري عليها تصميم مجموعة من الإجراءات المالية لضمان حدوث استقرار سريع للنشاط الاقتصادي والخروج من دائرة الركود وإعادة الثقة للقطاع الخاص في إدارة الأوضاع الاقتصادية. فالسياسة المالية لها دور فعال في إدارة الطلب الكلي وتحفيز النشاط الاقتصادي، وهذا في ظل جهاز انتاجي مرن ومنظومة مالية محكمة. ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى أدوات السياسة المالية بالإضافة الى تطورها عبر مختلف

العصور والمراحل ويمكن اجراء ذلك من خلال مجموعة من المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

المبحث الثالث: الية عمل السياسة المالية

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية للدولة، حيث مرت بثلاث مراحل أساسية من الفكر الكلاسيكي ثم الكنزي ثم النقدي، إذا تسعى لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا اما باتباع سياسة توسعية أو انكماشية حسب ماتقتضيه الظروف الاقتصادية السائدة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية.

التعريف الأول: أصل هذه الكلمة فرنسي وتعني حافظة النقود او الخزنة وتعرف السياسة المالية بانها من السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق اهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (1)

التعريف الثاني: السياسة المالية هي أسلوب او برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام ادواتها المختلفة، لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (2)

التعريف الثالث: يقصد بالسياسة المالية سياسة حكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الانفاق الحكومي (الانفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة (3).

محمل التعريفات تتفق على ان السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وايراداتها العامة، والتي تنظم في الموازنة العامة لإحداث اثار مرغوبة، وتجنب الاثار غير المرغوب فيها على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطن (4).

الفرع الثاني: خصائص السياسة المالية

من خلال التعارف السابقة للسياسة المالية يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص نذكر بعضها فيما يلي: (5)

(1) الحاج طارق محمد، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان، 1999، ص210.

(2) محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، سنة النشر مجهولة، ص16-17.

(3) إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص182.

(4) إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص ص152-153.

(5) طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص202.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

- أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات.;
- السياسة المالية لا تستطيع تحقيق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى ; .
- تؤثر السياسة المالية على تنوع مصادر الدخل القومي بتنوع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي; .
- ارتباط السياسة المالية بدائرة الموازنة العامة; .
- تهتم السياسة المالية بدراسة الأمور المالية المتعلقة بالنشاطات الحكومية كمعالجة مصادر الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على الوضع الاقتصادي للدولة وذلك من خلال استخدام أدوات معينة ; .
- السياسة المالية تنفذ من قبل السلطة التنفيذية وتعرض من قبل السلطة التشريعية ; .

الفرع الثالث: أنواع السياسة المالية

يوجد للسياسة المالية من خلالهما يمكن معالجة حالتي التضخم والركود السائدة في البلد

أولاً: السياسة المالية التوسعية

يتم اللجوء الى السياسة المالية التوسعية عند وجود اقتصاد يعاني من حالة الركود او الكساد وبالتالي يكون هناك انخفاض في المستوى التوظيفي وتراجع معدل الناتج، هذا ما يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي فان هذه السياسة تسعى الى زيادة الطلب الكلي ومنه الى زيادة مستوى تشغيل الموارد المعطلة، وبالتالي رفع مستوى التوظيف وهذا يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل وعليه فان إجراءات السياسة المالية التوسعية، تعني استخدام المزيد من الانفاق الحكومي او تقليل معدلات الضريبة المفروضة على القطاع العائلي او قطاع الاعمال وهذا ما يؤدي الى احداث نفس الأثر على الاقتصاد الكلي والمتمثل في تحفيز مستوى الطلب الكلي لمجاراة مستوى العرض الكلي وسد الفجوة القائمة بينهما , فتتخفف معدلات الضريبة المفروضة على مختلف الشرائح من الافراد او المؤسسات مما يؤدي الى زيادة القدرة المالية لديهم، وبالتالي زيادة مستوى دخلهم ومنه تشجيعهم على الاستثمار ومنه الى زيادة الإنتاج⁽¹⁾.

ثانياً: السياسة المالية الانكماشية

تهدف السياسة المالية الانكماشية الى امتصاص التضخمية التي تحدث في اقتصاد ما، حيث عندما يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي وهذا عند مستوى التشغيل الكامل، وما

(1) إياد عبد الفاتح السنور، مرجع سبق ذكره، ص164.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين الفئات المجتمع، سوء توجيه الاستثمارات وانخفاض معدلات النمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتجا عن زيادة الطلب الكلي .

ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل غير انه عندما يكون الطلب الكلي اعلى من المستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل تتجه الأسعار الى الارتفاع، ولذا يتطلب الامر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع وبالتالي تحقيق الاستقرار في المستوى الأسعار، ويتم ذلك من خلال :

□ تخفيض الانفاق الحكومي

□ زيادة الضرائب

□ الدمج بين الاداتين معا

أي تعمل الحكومة على احداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة، ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض عند مستوى التوظيف الكامل⁽¹⁾

الفرع الرابع: أهمية السياسة المالية

تتمن أهمية السياسة المالية في النقاط التالية :

□ تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية فهي تدخل في فرض الضرائب بأنواعها المختلفة والانفاق الحكومي بأنواعه

□ السياسة المالية والتي تتعامل مع الضرائب والانفاق العام ماهي الا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنبا الى جنب والسياسة النقدية الى تحقيق معدلات تشغيل واستقرار في الأسعار⁽²⁾

□ تلعب السياسة المالية دورا في تحديد مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للدولة

□ للسياسة المالية أهمية تختلف من دولة لأخرى تبعا للنظام الاقتصادي المطبق والسائد لتلك الدولة، فاذا ما كانت الدولة تطبق النظام الرأسمالي نجد ان القطاع الخاص هو القطاع السائد في النشاط الاقتصادي وعليه يكمن دور السياسة المالية في معالجة المشاكل الاقتصادية التضخمية منها والركودية والتي تؤثر على نشاط الاقتصادي والطلب الكلي فيه، في حين ما إذا كانت الدولة تحت نطاق القطاع العام (الحكومي) واحتلاله حيزا كبيرا في النشاط الاقتصادي لتلك الدولة⁽³⁾ .

(1) رمضان محمد مقلد، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص189.

(2) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص321-322.

(3) سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص261.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

لقد مر الفكر المالي في تطويره للسياسة المالية بثلاث مراحل وهي⁽¹⁾

الفرع الأول: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي

يرتبط الفكر الكلاسيكي بأفكار بعض الاقتصاديين القدامى أمثال آدم سميث، وجون ستوارت ميل وريكاردو، حيث يرى هؤلاء الاقتصاديين ان جهاز الثمن قادر بمفرده على توجيه الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى ويتحقق التوازن التلقائي بين الطلب الكلي والعرض الكلي على مستوى الاقتصاد القومي دون الحاجة الى تدخل الدولة، ويعتمد الكلاسيك على الافتراضات التالية :

□ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة

□ سيادة ظروف المنافسة الكاملة

□ عمل جهاز الثمن تلقائيا

نتيجة لتوافر الافتراضات السابقة فان توازن الاقتصاد القومي دائما عند مستوى التوظيف الكامل، وقد اعتمد الفكر الكلاسيكي في ذلك ما يسمى بقانون "ساي" للأسواق والذي ينص على ان العرض يخلق الطلب عليه، ومعنى ذلك القانون هو زيادة الإنتاج لن تؤدي فقط الى زيادة العرض بل ستؤدي أيضا الى زيادة الطلب في نفس الوقت وبنفس النسبة حيث لا يوجد عجز عام في الطلب او فائض عام في العرض ، وتفسير ذلك هو ان النقود وفقا لمفهوم الكلاسيك تطلب فقط لأغراض المعاملات ومن ثمة فان الناتج الكلي سوف يباع دائما في الأسواق ولا توجد بطالة اجبارية وسيتجه الاقتصاد القومي دائما نحو التوظيف الكامل ، وبالتالي اعتقد الكلاسيك بانه لا توازن الا توازن العمالة الكاملة او التوظيف الكامل .

ويلخص الكلاسيك من ذلك ضرورة استبعاد الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي الا في اضيق الحدود مثل القيام بالاتفاق على بعض مشروعات البيئية الأساسية التي لا يقدم عليها الافراد لعدم ربحيتها بالإضافة الى ضرورة مراعاة الحياد المالي لنشاط الدولة، وذلك فيما يتعلق في الانفاق الحكومي والضرائب بحيث دائما تحقق التوازن الحسابي لجانبي الموازنة في الدولة (النفقات = الإيرادات)

الفرع الثاني: السياسة المالية عند الكنزيين

قد أدى انتشار الكساد الكبير عام 1929 في الدولة المتقدمة وهبوط مستويات الدخل وانتشار البطالة التي تعرض المذهب الكلاسيكي الى انتقادات خاصة من قبل البريطاني كينز والتي كانت نظرية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي وبالتالي في مبادئ المالية العامة، فقد انتقد كينز التحليل الكلاسيكي والمبادئ الذي قام عليها الافتراض بالافتراض اتجاه النظم الاقتصادية نحو التوظيف الكامل، وقد بين كينز ان مستوى العمالة والإنتاج في النظم الاقتصادية الرأسمالية يتوقف على الطلب الكلي الفعال ، وان الطلب لا

(1) محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص175.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

يتجدد تلقائيا عند مستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع والإنتاجية , ومادام ان التوظيف الكامل

لا يتحقق تلقائيا كما يفترض المذهب الكلاسيكي، لذا فانه من الضروري ان تلعب السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية دورا يختلف عن الدور الذي رسمه لها المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عند مستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لجميع الموارد الإنتاجية ان تكيف نفقاتها وايراداتها فيما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة الانفاق الحكومي وتحقيق الأعباء الضريبية على المواطنين مما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار وبالتالي يزداد الإنتاج والعمالة وتخف حدة الانكماش⁽¹⁾

الفرع الثالث: السياسة المالية في تحليل النقدي

أحرزت وجهة نظر النقديين نفودا واسعا وأواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصا بعد ان ساد الاعتقاد بان سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة بنسب عالية، إذا اعتقد النقديين وصناع السياسة بان السياسة النقدية هي الامل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم وان السياسة المالية ليس لها أثر على مستوى العام للأسعار في النشاط الاقتصادي على الأقل في الاجل القصير، وان عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من مفهومهم المعارض للتدخل الواسع واعتقادهم بان الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج الى تدخل الدولة .

ومما سبق يتضح ان النقديين وعلى راسهم "ميلتون فيردمان" يعتقدون ان تطبيق سياسة مالية توسعية من شأنه ان يؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص في اسواق المال، مما يؤثر سلبا على الانفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه أثر المزاحمة، وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لان زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدرة نفسه⁽²⁾

المطلب الثالث: اهداف السياسة المالية والعوامل المؤثرة عليها

الفرع الأول: اهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف من بينها ما يلي :

(1) إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى، عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص167.

(2) محمد بالوافي، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، 1970-2011، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص55-56.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

1. تحقيق العدالة الاجتماعية ويقصد بذلك وصول المجتمع الى اعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود امكانياته ولا ينبغي ان تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتفريغ ذلك الإنتاج على الافراد
2. تحقيق التوازن العام: وهو التوازن بين مجموع الانفاق العمومي (نفقات الافراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة الى نفقات الحكومية) وبين مجموع الناتج الوطني، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب، القروض، الإعانات، الإعفاءات، والمشاركة مع الافراد في تكوين المشروعات وغيرها .
3. تحقيق التوازن المالي: ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كان لا تستخدم القروض الا للأغراض الإنتاجية، وان يتسم النظام الضريبي بالنفقات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغرارة، ويلائم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية .
4. تحقيق التوازن الاقتصادي: ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول الى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول الى اقصى ناتج ممكن، ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والعامة معا لأقصى حد مستطاع أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول الى حجم الإنتاج الأمثل⁽¹⁾ .

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في السياسة المالية فمنها ما يؤثر اجابا ومنها ما يؤثر سلبا وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

• العوامل السياسية:

ان كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث ان هذا التأثير للسياسة على الضريبية وجد مند قديم الزمان، وقد مس كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

ان التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لان الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما ان تحديد هذا الاقتطاع وتوزيعه وقرارات استعماله تشير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في نقاط ثلاث⁽²⁾ :

(1) سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر 2010-2011، ص20.

(2) درواسي مسعود (2005-2006)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص65.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

1. تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية: يمكن للسياسة المالية ان تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث ان كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية اعلى من سلطة التابعة من الاحكام القانونية التي تحدد نظامه وحيث دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين إيرادات ونفقات الدولة، كما له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات كما يمكن ان تمارس تأثيرها على حياة السياسة من خلال تأثيرها على الاحداث السياسية الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة .

2. تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية: يمكن ان ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثير البيانات السياسية نجد ان الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للحفاظ على سيطرتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية او حتى عن طريق النفقات العامة، اما من ناحية تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الاحداث العسكرية، ميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية، ومن جهة أخرى الحروب عادة ما تترك خلفها اثار مالية كعبء القروض ونفقات إعادة التعمير اذا يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية .

3. التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية: الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان الى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هنا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل .

وأخيرا نلخص الى ان إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات حكم الديمقراطي، كما ان فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة

• **العوامل الإدارية :** ان تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية هو تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر على النحو التالي⁽¹⁾

1. تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية: هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية وكذلك تأثير السياسة الإدارية

- تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية: هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج الى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر مالي بشري قد لا يكون متوفرا

(1) درواسي مسعود (2006-2005)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

في الدولة المعنية، كذلك في حالة الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي الى زيادة النفقات لان الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة الى المبالغة في نفقاتها

- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية: للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة عادة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما ان هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية .

2. تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية : تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوجا، فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية وكذلك تأثير على السياسة الإدارية

- تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية: نجد على الساحة الإدارية ان اي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما ان الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالية أي إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات املاكها (الدومين) مع تمتع بحرية الانفاق دون اللجوء الى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالاتفاق .

- تأثير العمليات المالية على السياسة الادارية: يتضح تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث ان السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتباريات مالية، ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة عن املاكها او ضخامة الوعاء الضريبي، فعند ادن تكون سياسة توسعية وهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة وتطبق سياسة انكماشية في حالة العكس .

• أثر النظام الاقتصادي:

ينبغي ان تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فاذا كانت طبيعة لاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فان الاقتصاد الاشتراكي يصل الى تجاهلها او على الأقل اضمحلال دورها.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية:

سنقوم في هذا المبحث بدراسة السياسة المالية، والتي تمكنا من معرفة النشاط المالي للدولة والآثار التي تحدها على الاقتصاد القومي، وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

المطلب الأول: سياسة الإيرادات العامة:

تعريف الإيرادات العامة: تعرف على أنها عبارة عن جميع الأموال النقدية، العينية، المنقولة والعقارية والتي ترد إلى الخزانة العامة للدولة.⁽¹⁾

كما تعرف أيضا بأنها كأداة مالية بمجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي⁽²⁾

" تمثل الإيرادات العامة مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء قروض داخلية أو خارجية، ومصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية محددة، وذلك للوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.⁽³⁾

وتتمثل الإيرادات العامة في الضرائب، والرسوم، والقروض العامة....

الفرع الأول: الضرائب والرسوم:

أولاً: الضرائب:

1- تعريف الضريبة:

التعريف الأول: الضريبة مبلغ من النقود تجبر الدولة، أو الهيئات العامة المحلية، الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية ليس في مقابل انتفاعه بخدمة معينة وإنما لتمكينا من تحقيق منافع عامة.⁽⁴⁾

ويمكن أن تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية بصفة نهائية ويكون مقابل مباشرة ومحددة، وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة والجماعات المحلية والإقليمية والإدارات العمومية.⁽⁵⁾

2- الآثار الاقتصادية للضرائب:

✓ أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك:

تؤثر الضريبة بصفة مباشرة على مقدار داخل المكلفين بها حيث يتحدد هذا بحسب سعر الضريبة المفروضة، فكلما كان السعر مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، ويترتب على ذلك التأثير على حجم ما يستهلكه الأفراد من السلع والخدمات.

(1) سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مرجع سبق ذكره، ص22.

(2) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003، ص87.

(3) عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص236.

(4) زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت والإسكندرية، 1998، ص120.

(5) يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة، الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص11.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

فالضريبة تؤثر على الاستهلاك بالنقصان، إذ أنها تعمل على إنقاص الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه فينخفض الاستهلاك.

✓ أثر السياسة الضريبية على الإدخار:

فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان وبالتالي تقليل الإنفاق على الإستهلاك مما يؤثر سلبا على مدخراتهم، إلا أن تأثير الضريبة في حجم الإدخار لا يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الإستهلاك والإدخار وفقا لمرونة كل منهما، وكذا إعادة توزيع الإنفاق على الإستهلاك لمصلحة الإنفاق الضروري على حساب الإنفاق غير الضروري.

من هنا نجد أن أثر الضريبة على الإدخار لمقدار دخل المكلف ونوع معيشتة، والحالة الاقتصادية عموما، ومدى توافر الباحث على زيادة النشاط مع دفع الضريبة.

✓ أثر الضريبة على الإنتاج:

بما أن الضريبة تؤثر على الإستهلاك والإدخار بالسلب، وهذا من شأنه تثبيت الإنتاج لأن الإستهلاك عامل مهم للنمو الاقتصادي، كما أن الإدخار تربطه علاقة طردية الإستثمار وبالتالي الإنتاج. فكلما كان الإدخار كبيرا كلما زاد حجم الإستثمار وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج.⁽¹⁾

✓ أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل:

الطبقات الفقيرة ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبئا على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات ومستوى الإدخار.

من هنا نجد أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في صورة نفقات تحويلية بمعنى تحويل الدخل.⁽²⁾

✓ أثر السياسة الضريبية على الأسعار:

الأصل أن الضريبة تقطع جانبا من دخول الأفراد، الأمر الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض وذلك بشرط أن تدخل حصيلة الضريبة هذه مجال التداول، ويعني ذلك أنه إذا تم الاحتفاظ بمقدار الضريبة دون أن يزداد معه تيار التداول النقدي، كما إذا تم سداد قرض خارجي بهذه الحصيلة الضريبية مثلا أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الاتفاق النقدي ومن ثم يخف ضغط الطلب على الأسعار في فترات التضخيم. أما فترات الإنكماش حيث تلجأ الدولة إلى الإقتطاع الضريبي من

(1) عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1982، ص225.

(2) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الجدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص223.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

دخول الأفراد، فإن تشجيع الإنفاق وخاصة من جانب الدولة لتشجيع الطلب الكلي الفعال يقضي على عوامل الركود وفقا لتحليل كبير في هذا الشأن.⁽¹⁾

ثانيا: الرسوم:

تمثل الرسوم النوع الثاني من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل تقديمها خدمات خاصة للأفراد.

تعريف الرسم: بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد حيزا إلى الدولة أو إحدى الهيآت العامة وذلك للحصول على خدمة خاصة ذات مقابل مزدوج، فهي تحقق في آن واحد نفعا خاصا لمن يستمتع بها بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من إجراء أدائها.⁽²⁾

تعتبر من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات الأهمية الخاصة، وتتميز أنها من الموارد المالية التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية منتظمة ومن ثم تقوم السلطات العمومية باستعمالها في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة.

ويعد الرسم من أقدم مصادر الإيرادات العامة، حيث كان يمثل في العصور الوسطى أهمية كبيرة تفوق الضرائب ويرجع ذلك إلى:

أن في ذلك الزمن كانت العلاقة بين الدولة ومواطنيها أشبه ما تكون علاقة تعاقدية، حيث كانت الدولة تقدم خدمات معينة للأفراد بواسطة مراقفها الإدارية، مقابل التزام الأفراد بدفع مبلغ معين في شكل رسوم يعني يفضلون اللجوء إلى الضرائب بدلا من الضرائب.

1- خصائص الرسم:

يتميز الرسم بالخصائص التالية:

- ✓ **الصفة النقدية للرسم:** كان الرسم قديما يحصل في صورة عينية، وفقا للأوضاع الاقتصادية العامة السائدة في ذلك الوقت، ومع تطور دور الدولة وماليتها صار ضروريا ان يتم دفع الرسوم في صورة نقدية يعني لا يمكن أن تتم جباية الرسم في صورة عينية بل يتم فرض الرسوم بصفقتها النقدية وجبايتها على نفس الشكل كما تنص عليه النصوص القانونية.
- ✓ **الصفة الإجبارية للرسم:** يدفع الرسم جبرا من طرف الشخص الذي يتقدم بطلب الخدمة ويظهر هذا العنصر إلا عند طلب الخدمة، ومن ثم فإن الشخص يكون له حق الإختيار في طلب الخدمة من عدمه.
- ✓ **صفة المقابل للرسم:** يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيآتها العامة.

(1) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص223.

(2) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الطبعة الأولى، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص132.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

✓ **طابع المنفقة:** بكونه يتميز عن أهم مصادر الإيرادات العامة وهي الضرائب يعني السعي وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة وعامة للمجتمع والاقتصاد ككل.⁽¹⁾

الفرع الثاني: القرض العام:

تعرف بأنها مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد الطبيعية والمعنويين سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها، وفي مقابل ذلك تلتزم الدولة بشراء وأصل القرض وفقا لما تقاضه عقد الاتفاق، وكذلك بمبلغ إضافي يمثل الفائدة على القرض يحدد بالإتفاق في عقد القرض.⁽²⁾

هي الأموال التي تستقبلها الدولة من الأفراد في الظروف غير العادية لتغطية نفقات غير عادية: كنفقات الحروب والاستعدادات العسكرية، ونفقات الكوارث الطبيعية والمناخية من زلازل وبراكين، وفيضانات... إلخ.⁽³⁾

1- أنواع القروض العامة:

تتنوع القروض العامة تبعا لطبيعة القرض ومصدره، ومدته.

فبالنسبة لطبيعة القرض: فهناك قروض اختيارية، وقروض إجبارية.

وبالنسبة لمصدر القرض: فهناك قروض محلية، وقروض خارجية.

وبالنسبة لمدة القرض: فهناك قروض قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وقصيرة الأجل.

✓ **القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:** وتعني القروض الاختيارية حرية الاقتراض، أو

الإقتراض من عدمه. وتتم بإرادة الطرفين: المقترض، والمقرض، وقبولهما بشروط القرض، والذي تعلنه الدولة عادة عن أحكامه: كمقداره، ومقدار فوائده، وشروط الإكتتاب به وتاريخ سداه، وتترك للأفراد حرية الإكتتاب به من عدمه دون إكراه أو إجبار. ولكن قد تحفزهم إلى ذلك بإغرائهم بفوائد مالية عالية تدفع لهم عند سداه.

✓ **القروض المحلية والقروض الأجنبية:** ويقصد بالقروض المحلية تلك التي تحصل عليها

الدولة من السوق المحلية، الداخلية، أي عن طريق العقود التي يعقدها مع رعاياها، أو مؤسساتهم من شركات، وبنوك، ومصارف، وغيرها. وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى مثل هذا النوع من القروض عند حاجتها للأموال لتمويل بعض مشروعاتها، أو لتحقيق أهداف خططها الاقتصادية، أو رغبة منها لامتناس مدخرات الأفراد وتوظيفها في مشروعات الاستثمار المنتجة أو لتقليل النقد المتداول في أيدي الأفراد، وتحويله إلى خزينتها كنوع من تثبيت الأسعار ومنع ارتفاعها.

⁽¹⁾ محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 133-135

⁽²⁾ يونس أحمد البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2000، ص 317.

⁽³⁾ غازي حسين عنابة، أصول الإيرادات المالية العامة المالي في الفكر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 210.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

أما القروض الأمنية، فهي تلك التي تحصل عليها الدولة من السوق الخارجية، الأجنبية كالدول، والمؤسسات، والمنظمات، والمصاريف الأجنبية، وذلك لسد العجز في ميزان مدفوعاتها الا أو العجز في مدخراتها من العملة الصعبة مما يساعدها على استيراد وشراء معدات الإنتاج من الخارج، وبالتالي استحداث التنمية الاقتصادية؛ وبالمعدلات المرسومة في خطتها الاقتصادية الخماسية، أو العشرية، ومن ثم حفز النمو الاقتصادي، وبالمعدلات المخططة له.

✓ **القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل:** أما القروض قصيرة الأجل فهي التي لا تتعدى مدتها السنة، والتي تعقدها الدولة لتمويل احتياجاتها المالية المستقبلية، وتصاحبها عادة سندات أو أدوات الخزنة، والتي تصدرها الخزنة العامة. وتغطي بها العجز في ميزانيتها العامة.

أما القروض متوسطة الأجل، فهي تزيد مدتها عن عشر إلى عشرين سنة وهذه القروض سواء متوسطة، وطويلة الأجل غالباً مت تتسم فوائدها بالارتفاع، ويكتتب بها الأفراد، والبنوك المركزية، والتجارية، والمؤسسات المالية الأخرى وغالباً ما يتحدد تاريخين لوفاء بهما، بحيث تعهد الدولة إلى هذا الوفاء في التاريخ الأول، وإن لم تسمح لها ظروفها المالية تلزم بالوفاء في التاريخ الثاني، فتقوم بتسديد قيمة القرض مع فوائده.⁽¹⁾

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام:

تعد النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية، حيث تساعد الدولة عن المشاركة في الأنشطة التنموية للبلد، حيث أن أي تفسير في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى حدوث تغييرات على مستوى النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم النفقة العامة:

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد تحقيق المنفعة العامة.⁽²⁾ ويمكن تعريف النفقة العامة أنها كم من المال يقوم بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام (الدولة بمختلف مستوياتها الإدارية والتنظيمية) سعياً في إشباع حاجات عامة.⁽³⁾

الفرع الثاني: مراحل تنفيذ النفقة العامة:

أولاً: الإلتزام

1: تعريفه: الإلتزام بالنفقة هو كما عرفته المادة 19 من قانون 09/21 الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين (على الدولة بطبيعة الحال) إذن هو تعريف ينشئ نفقة على ذمة الحكومة وهناك من يعرفه بأنه مشروع نفقة.

⁽¹⁾ غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار البيارق للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص ص 61-63.

⁽²⁾ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁽³⁾ سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

وقد يكون بناءا على تعريف قانوني كما يمكن أن يكون بناءا على قانون:
- بناءا على تعريف قانوني: كالعقود والصفقات التي تبرمها الدولة مع المقاولين والطلبات التي تبعثها على الموردين
- بناءا على قانون كالقوانين التي تنشأ حقوقا على الدولة وقرارات ومراسيم المستخدمين أضف إلى الأحكام والقرارات التي تصدر عن المحاكم والمجالس القضائية.
: فترة الإلتزام:

مبدئيا لا يمكن الإلتزام بأي نفقة من نفقات التسيير ما عدا النفقات المتعلقة برواتب الموظفين يوم 30 نوفمبر واستثناءا في حالة الضرورة المبررة يمكن الإلتزام بالنفقات في ثلاث حالات إلى غاية 31 ديسمبر.
عندما يتعلق الأمر بأذونات خصوصية الذي يفتح اعتمادا بعد 30 نوفمبر.
عندما يتعلق الأمر بالتزامات السنوية المخصصة لرفع المبلغ النهائي للنفقات والإلتزام بها في حالة ارتفاع الأسعار التي تتعلق بالصفقات.
الاحتجاجات التي تنشأ بعد 30 نوفمبر والتي تتطلب الاستعجال حيث لا يمكن انتظار الفاتح من جانفي

3: مبلغ الإلتزام:

إن الإعتمادات المفتوحة بموجب وثائق الميزانية الأولية، الإضافية، الأدوات الخصوصية الحصرية ولذلك مبلغ الإلتزامات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتعدى مبلغ الإعتماد المفتوح في الميزانية أما بالنسبة لنفقات التجهيز فلا يمكن أن يتعدى الإلتزام مبلغ رخصة البرنامج.
ثانيا: التصفية.

1: تعريفها: تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية بتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية وذلك حسب المادة 20.

إن معاينة الخدمة المؤداة والتصفية يتم التحقيق منها على أساس الوثائق المبنية التي تظهر حقيقة الخدمة المؤداة وكذا حقوق المدنيين، هذا ويختلف إطار الوثائق المبنية بحسب طبيعة النفقات ويتم تحديدها عن طريق التنظيم الساري المفعول، كما يجب تبيان التصفية بتأشيرة على الوثائق المبنية التي تظهر بها تصفية النفقة.⁽¹⁾

(1) قانون 90/21 الجريدة الرسمية، المجلد 2، 1990، العدد 35، ص 1133.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

2: إثبات أداء الخدمة:

الأمر بالصرف يشهد ويوقع أن الأشغال لقد تم إنجازها وأن الكميات والأثمان حقيقية وقد تم أداء الخدمة في الآجال المحددة لها، ويتبع هذه التأشير تاريخ عملية التصفية وكذا الأمر بالصرف، ويشمل على كل حال بالإشارة إلى الأرقام المقيدة للأموال المنقولة في سجل جرد الأملاك.

كما أنه لا بد أن تحمل الوثائق المبنية لتصفية النفقة للتأشير التالية (شواهد وروقب وحدد المبلغ التالي).

تكون الكتابة بالأرقام والحروف وتاريخ الأمر يعرفها وكذا الأمر بالصرف وإن هذا الأخير لا يسدد أي نفقة حتى يتأكد من تأدية الخدمة حسب الشروط المتفق عليها عقد الإلتزام غير أنه يمكن القيام بتسديد مبلغ النفقة أو جزء منه في حالات استثنائية مبينة في التنظيمات والقوانين (التنسيقات) المتعلقة بالصفقات العمومية، الإعلانات المقدمة، الإرشادات في الجرائد والمجلات والدوريات

ثالثا: الأمر بالدفع.

1: تعريفه: الأمر بالدفع أو إصدار الحوالة عملية مادية وتتطلب إبرام عقد إداري، فحوالة الدفع التي تصدر لصالح الدائن تكون دعوة القابض لإجراء الدفع تطبيقا لنتائج عملية التصفية بحيث تستلزم النفقة من القرض المدرج في الميزانية كما أنه يتوجب على الأمر بالصرف أن يتأكد من وفرة المبالغ المالية المطلوبة، وبكمية كافية لتتمكن من دفع النفقة في الآجال المحددة.⁽¹⁾

2: فترة تحرير الحوالة:

كثير من الحالات تنجو عملية التصفية والتحرير للحوالة في وفق واحد بنفس القرار غير أنه في بعض الحالات تنجز العمليات وبينهما فاصل وفق، وما يتعلق بالمعاشات مثلا فتكرار الفائدة وباسم الدائن المباشر وفقا لما نصت عليه التعليمات، كالتعليمات الوزارية المشتركة السابقة الذكر.⁽²⁾

رابعا: الدفع.

1: تعريفه: عرفته المادة 22 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية الدفع على أنه (يعد الإيواء الذي يتم بموجبه إبرام الدين العمومي)، ويتم الدفع الخاص بمبلغ النفقة عن طريق السلطة عبر السلطة الإدارية التي بررت حوالة الدفع وهذا طبقا لمبدأ الفصل بين الوظائف الإدارية والوظائف المحاسبية. إن الدفع عملية قانونية، ولذلك فإن المحاسب العمومي لا يخضع للأوامر الصادرة عن الأمر بالصرف فهو قبل قبوله لأي نقطة يجب أن يتحقق من قانونيتها والتي يمكن أن تقتحم مسؤولية الشخصية والمالية.⁽³⁾

(1) المرسوم التنفيذي رقم 268/97 المؤرخ في 21/07/1997، بالتصرف

(2) المرسوم رقم 68/616، المؤرخ في 15 نوفمبر 1968.

(3) التعليمات الوزارية رقم 71، المجلة المالية، رقم 04، المؤرخة في 15/11/1981، ص 181.

2: طرق الدفع.

✓ الدفع عن طريق الخزينة.

يصدر الأمر بالصرف حوله الدفع ويحولها إلى المحاسب العمومي ليتولى دفع مستحقاتها وهذا الأخير يصدر شيكا لصالح المورد بحيث يبين على الشيك رقم الحساب الجاري البريدي أو البنكي للمورد وهذا الأخير إما أن يسحب مستحقاته من الخزينة نقداً أو يأمر بتحويل المبلغ لحسابه البنكي أو البريدي.

✓ الدفع عن طريق مركز الصكوك البريدية:

هذا الدفع يخص نفقات الفرع 01 نفقات اليد العاملة، بحيث يصدر الأمر بالصرف حوالة الدفع ليحولها إلى المحاسب العمومي للقيام بالدفع وهذا الأخير يصدر شيكا إلى مركز الصكوك البريدية ليبلغه بسبب هذا المبلغ من الخزينة لتسديد أجور العمال وبدوره يوصل إلى المحاسب العمومي ليبلغه بالسحب بعدها مركز الصكوك البريدية يرسل إشهاراً إلى العامل لحسابه.⁽¹⁾

✓ الدفع عن طريق الصكوك البريدية:

يصدر الأمر بالحرف حوالة الدفع ويحولها إلى المحاسب العمومي ليتولى دفع مستحقاتها وهذا الأخير يصدر شيئاً لصالح المورد بحيث يبين على الشيك رقم الحساب الجاري البريدي أو البنكي للمورد وهذا الأخير إما أن يسحب مستحقاته من الخزينة بعداً أو يأمر بتحويل المبلغ لحسابه البنكي أو البريدي.

✓ الدفع عن طريق الصندوق:

هذا الدفع محدود الإستعمال حيث ينص بعض العمليات اليومية والتي لا تتطلب مبالغ كبيرة.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقة العامة.

أصبحت النفقات العامة في الوقت الحاضر أداة رئيسية من أدوات السياسة تستخدمها جميع الدول ولا شك أن معرفة هذه الآثار ستفقدنا في تحقيق الأهداف المطلوبة ويتوقف مدى تأثير الإنفاق العام على حجم ذلك الإنفاق فكلها عظم حجم الإنفاق كان تأثيره كبير.

أ- أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي:

الناتج القومي هو أحد صور القومي وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة عادة سنة: ويمكن تقسيم الآثار إلى نوعين مباشرة وغير مباشرة.

حيث تتمثل الآثار المباشرة في الإنفاق على المرافق الأصلية وهي الدفاع الخارجي، وحفظ الأمن والقضاء والأشكال العامة، والإنفاق على المرافق الإضافية كالتعليم والمواصلات والوقاية الصحية وغيرها، فالإنفاق على المرافق الأصلية يعد ضرورياً للإنتاج فاحتلال الأمن سيؤدي حتماً إلى عزوف الأفراد عن الإنتاج لعدم اطمئنانهم على أموالهم.

(1) كمال فوج، المالية العامة، جامعة وهران، 1976، رص 130.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

أما الآثار غير المباشرة التي تعد بمثابة إفرار للآثار المترتبة على الإنفاق العام المباشر وهذا يستلزم من العرض إلى كل من مفهومي المضاعف والمعدل لبيان الآثار.

✓ **المضاعف:** يعتبر "كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل وتحدد قيمته كالاتي:

$$m = \Delta\gamma/\Delta$$

حيث m: يمثل المعامل العددي للمضاعف.

$\Delta\gamma$: يمثل الزيادة في الدخل القومي.

Δ : تمثل الزيادة في الإستثمار.

إن الفكرة الجوهرية للمضاعف هي أن القيام بإنفاق إستثماري معين من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

✓ **المعدل:** لا تقتصر الآثار غير المباشرة التي تتركها النفقات العامة على الإنتاج القومي على الحلقات المتتالية من الإستهلاك المتولدة عن الإنفاق الأولي وإنما هناك بالإضافة إلى آثار غير مباشرة تتركها هذه النفقات في الطلب على الأموال الإستثمار ذلك الإستثمار الذي يشق مع الطلب على السلع الإستهلاكية.⁽¹⁾

ب- أثر النفقات العامة على الإستهلاك:

يظهر أثر النفقات العامة على الإستهلاك من خلال شراء الدولة السلع والخدمات وتوزيع المداخل على أفراد الشعب.

ففي الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع والخدمات وتقدمها للمجتمع مثل وجبات الطلبة والتوسع في الخدمات الصحية والتعليمية.

أما في الحالة الثانية فيحدد حجم الإستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور ومرتببات لهمالها، لكن الاستهلاك يظل منخفضا إذا اقتصر على الفئات المنتجة، لذلك تتفق الدولة في إطار النفقات الاجتماعية أموالا كثيرة لزيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات من قبل الطبقات الفقيرة مما يزيد في حجم الاستهلاك.⁽²⁾

ت- آثار الإنفاق العام على مستوى الأسعار: لا تتحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط بل قد تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر وقد كان هذا التدخل إلى وقت قريب استثناءا تستلزم فقط الأوضاع الاقتصادية الخطيرة (كالأزمات

(1) عادل فليح العلي، مالية الدولة، الطبقة الأولى، زهران للنشر، الأردن، 2010، ص ص 167-178.

(2) أعمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، الطبقة الأولى، دار هومة للنشر، الجزائر، 2010، ص 85.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

الاقتصادية) ولكنه أصبح منظما وهاما في الاقتصاد الحديث سواء نتيجة المطالبة بتدخل الدولة أو بتدخلها تلقائيا.⁽¹⁾

ث- أثر النفقات العامة على التشغيل: مما يساعد على خلق فرص التشغيل إنفاق الدولة في إطار المساهمة كليا أو جزئيا في الرأسمال الإجتماعي للمؤسسات العامة الاقتصادية كما أن تقديم المساعدات للمنتجين وقد يحول دون تسريح العمال، وقد يؤدي إلى خلق قنوات إنتاجية جديدة تستوعب اليد العاملة الإضافية. كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الإجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان الحاضر والمستقبل (تعويض مصاريف العلاج، منحة الشيخوخة....) وعليه، يقبلون على العمل أينما كان.⁽²⁾

المطلب الثالث: سياسة عجز الموازنة (الموازنة العامة).

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة:

للموازنة العامة تعريفات متعددة ومتنوعة تختلف باختلاف الناحية أو الجانب، فالموازنة العامة من الناحية الاقتصادية تعتبر بمثابة خطة للتسيير المالي، وتعد في ضوء تفضيل اقتصادي يعبر عن الاختبارات السياسية والاقتصادية للسلطة العامة، فيحقق تخصيص موارد معينة من أجل استخدامات محددة لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجيات العامة، خلال فترة زمنية معينة محددة بالسنة المالية. وتعرف الموازنة العامة في المؤلفات المالية العامة على أنها بيان تقديري سنوي مفصل ومعتمد يحدد الإيرادات والنفقات التي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية التي تسمى إليها.⁽³⁾ كما تعرف بأنها تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال السنة المالية المقبلة وتقوم أجهزة الحكومة بإعدادها، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام أو مرسوم الميزانية الذي يحيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانب ايهما التحصيلي والإنفاقي.⁽⁴⁾

الفرع الثاني: أنواع الموازنة العامة (العجز الموازني):

يمكن تمييز عدة أنواع من أنواع العجز الموازني:

1- العجز الجاري: ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالإقتراض. ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الانفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة. فهناك من يرى أنه الفرق بين

(1) حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 33.

(2) أمر يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-88.

(3) لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص ص 37-38.

(4) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 16.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

الإنفاق الجاري (الإيرادات الجارية، حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق من دون الإنفاق الإستثماري في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العادية.

2- **العجز الأساسي:** يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول فوائد الديون، غلا ان الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية، ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية. إذن: العجز الأساسي = العجز الجاري - العوائد على القروض المتعاقد عليها.

3- **العجز التشغيلي:** يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلافي آثار التضخم، حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر إنخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار. ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة. ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد (العجز الجاري) مما يجعل البعض يدعو إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض.

4- **العجز الشامل:** يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة، ومن هنا فإن العجز الشامل يعبر عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام.

5- **العجز الهيكلي:** ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات ونفقات) دون أن تعكس حقيقة في المدى الطويل. وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه.⁽¹⁾
العجز الهيكلي = العجز الشامل - العجز الظرفي.

الفرع الثالث: قواعد الموازنة العامة:

تقتضي القواعد العامة لعلم المالية بضرورة تقييد الدولة بعدد من القواعد الأساسية عند تحضيرها للموازنة العامة وتتضمن هذه القواعد ما يلي:⁽²⁾

1- **قاعدة الوحدة:** تقتضي هذه القاعدة بالضرورة وضع موازنة واحدة تدرج فيها جميع نفقات الدولة ووسائل تمويلها وهذا يعني أن يكون للدولة الواحدة موازنة عامة واحدة وذلك لتبسيط معرفة الخطة المالية

⁽¹⁾ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 206-208.

⁽²⁾ حمدي بن محمد بن صالح، توازن المالية العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي، والوظيفي)، الطبعة الأولى، دار نفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 20.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

للدولة بمجرد النظر إليها. وتأتي أهمية وحدة الموازنة من ضرورة إيضاح الحالة المالية للدولة وهذا بدوره يحقق فائدتين أساسيتين:

- إيضاح إساءة استخدام الموالم باستخدام موازنات متعددة تخفي عملية سواء استخدام الأموال العامة.

- تمكين السلطة النيابية من مباشرة سلطتها الكاملة على الرقابة المالية العامة.

2- **قاعدة عمومية الموازنة العامة:** وتقوم على أساس عدم اتباع طريقة الموازنة الصافية وهذا يستلزم

إدراج جميع النفقات والإيرادات دون إجراء المقاصة بينهما أي عدم اتباع طريقة الناتج الصافي التي لا يسجل فيها إلا فائض الإيراد على النفقة بالنسبة للوزارة.

طريقة الموازنة الصافية تقوم على أساس إجراء مقاصة بين الإيرادات وبين المصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول عليها. كما تجرى مقاصة بين النفقات وبين الإيرادات التي ترتب عليه. وهذا يقود إلى إدراج الإيرادات في الموازنة العامة وفائض المصروفات في باب المصروفات في الموازنة، أما الطريقة الإجمالية فتبنى على أساس إدراج كافة النفقات والإيرادات دون إجراء أية مقاصة.

3- **قاعدة عدم التخصيص:** يقصد بهذه القاعدة عدم تخصيص موارد مالية معينة ترد إلى الموازنة

لتصرف على نفس القطاع الذي وردت منه.⁽¹⁾

4- **قاعدة السنوية:** تنص هذه القاعدة على أن تكون المدة التي توضع لها الموازنة العامة لسنة من

الزمن وبأن تكون موافقة السلطة التشريعية عليها سنويا.

5- **قاعدة توازن الموازنة العامة:** تنص قاعدة توازن الموازنة العامة على ضرورة تساوي جملة

الإيرادات العامة العادية، مع جملة النفقات العامة العادية للدولة سنويا. (وأن تكون هناك زيادة ولا نقصان فيها).⁽²⁾

الفرع الرابع: مراحل الموازنة العامة:

ويطلق على هذه المراحل، دورة الموازنة وتنقسم من حيث الإيرادات إلى أربع مراحل وهي:⁽³⁾

أ- **مرحلة الإعداد والتقدم بها إلى السلطة التشريعية:** وفيها تقوم الحكومة بإعداد الموازنة، وتقديمها

للإعتماد والإقرار من باب السلطة التشريعية، وتقوم بإعداد مشروع الموازنة العامة وزارة مختصة يطلق

عليها وزارة المالية أو الخزانة، وتعد المشروع وتعرضه على مجلس الوزراء ثم تقدمه للحكومة إلى

البرلمان، وهناك عدة أساليب تتبع في تقدير أرقام الموازنة العامة، ويمكن التمييز بين أسلوبين:

(1) خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص38.

(2) محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص42-62.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2013، ص ص50-52.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

الأسلوب الأول: يأخذ في اعتباره ما تم إنجازه في العام الماضي، والتغيرات المتوقعة استنادا إلى تقديرات المسؤولين أو برامج الحكومة.

الأسلوب الثاني: أسلوب التخطيط: الذي يستمد تقديرات الموازنة من الخطط التي تنفذ بالفعل، فهو يربط مباشرة بين الجوانب المالية والجوانب الغير مالية.

ب- مرحلة اعتماد الموازنة العامة: لا يعتبر مشروع الموازنة العامة تلتزم الحكومة بتنفيذها الا بعد اعتماده من السلطة التشريعية ويمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية ويمكن التمييز بين ثلاثة خطوات:

✓ **المناقشة العامة:** حيث يعرض مشروع الموازنة للمناقشة العامة في البرلمان ويتم تناول إجماليات الموازنة العامة وارتباطها بالهدف القومية.

✓ **المناقشة التفصيلية المختصة:** وتقوم بها لجنة مختصة متفرعة عن البرلمان، تناقش الموازنة في جوانبها التفصيلية ثم تقدم بذلك تقريرا إلى المجلس التشريعي.

✓ **المناقشة النهائية:** حيث يتناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة ويصدر تعديلاته وتوصياته، ثم يتم التصويت على الموازنة بأبوابها وفروعها وفقا للدستور، والقوانين المعمول بها في هذا الشأن ثم يصدر قانون يربط الموازنة العامة.

ج- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: وتتمثل في انتقال الموازنة العامة إلى التطبيق العملي الملموس وتتولى الحكومة وبالتالي تحصيل الإيرادات المقدره في الموازنة، والصرف على أوجه الإنفاق الموجودة بالموازنة وفتح الحسابات اللازمة لذلك.

د- مرحلة الرقابة: الرقابة على الموازنة ضرورية بسبب ما تجده من أثار اقتصادية واجتماعية ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للرقابة وفقا للجهة التي تقوم بذلك، حيث توجد رقابة السلطة التنفيذية للتأكد من سلامة تنفيذ الإجراءات المالية، ورقابة السلطة التشريعية وعادة ما تتم عن طريق جهاز ينشأه البرلمان لهذا الغرض، والرقابة السياسية والشعبية وتمارسها النقابات والمنظمات السياسية.

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية:

ضمن هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على آلية عمل السياسة المالية في معالجة حالات الاختلال في الاقتصاد وكذا دور التدخل المالي للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول: حالات الإختلال في الاقتصاد الوطني ودور الموازنة العامة في التصحيح:

تسعى جميع الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن إذ يمكن أن تظهر هذه الحالات فيما يسمى بالفجوات التضخمية والإنكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن مستوى التوظيف الكامل:

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

1- الفجوة الإنكماشية: (عجز الطلب الكلي عن العرض الكلي)، تحدث الفجوة الإنكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل. لنفرض دالة الاستهلاك التالية:

$$C = 200 + 0,75g$$

والإنفاق الإستثماري التلقائي (وحدة نقدية 300) وبافتراض أننا نتعامل مع اقتصاد مغلق على هذا الافتراض فإن المستوى التوازني للدخل يكون في الشكل التالي:

$$Y = c + I + B \Rightarrow R = 200 + 0,75g + 300$$

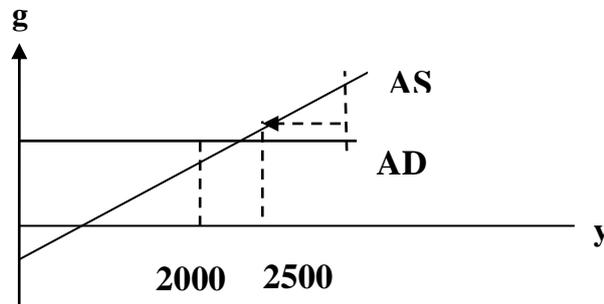
$$\Rightarrow y - 0,75R = 500$$

$$\Rightarrow y = 500 / 0,25$$

$$\Rightarrow y = 2000$$

فإذا افترضنا أن مستوى الدخل الذي يحقق التوظيف الكامل يعادل (2500 ون) فإن هذا يعني وعد فجوة إنكماشية، حيث من الواضح أن هذا المستوى الفعلي للطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل أي أن هناك فجوة إنكماشية قدرها (500 ون). ومن ثم ستشير هذه الفجوة أيضا إلى كمية الإنفاق اللازم إضافتها للطلب الكلي بما يسمح له الإرتفاع بمستوى الدخل إلى مستوى التوظيف الكامل. وهذا يعني أنه من الضروري أن ترتفع دالة الطلب الكلي بمقدار (500 ون) هذه الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل من y_1 إلى y_2 بمقدار يعادل هذه الزيادة مضروبة في قيمة المضاعف (4*125=500 ون) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: يوضح الفجوة الانكماشية

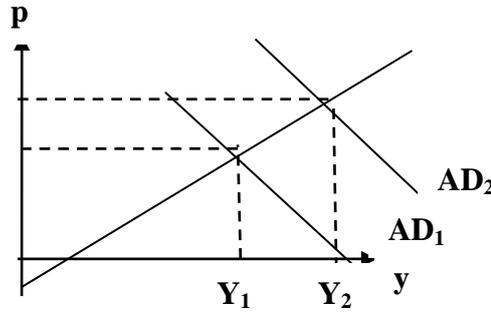


المصدر: سعد الله داود , 2003, ص 187

تصحيح الفجوة الانكماشية: زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي (السياسة المالية، التوسعية) إن السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة يهدف تنشيط الطلب الكلي، ومنه يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية:

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

- قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام وفقا لما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي.
 - قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية المر الذي سيؤدي إلى زيادة في المداخيل وارتفاع ميل الاستثمار وبالتالي القوة الشرائية.
- يمكن أن تظهر دور السياسة المالية التوسعية في تصحيح الفجوة الانكماشية كالتالي:⁽¹⁾
- الشكل رقم 02: دور السياسة المالية لمعالجة الفجوة الانكماشية.



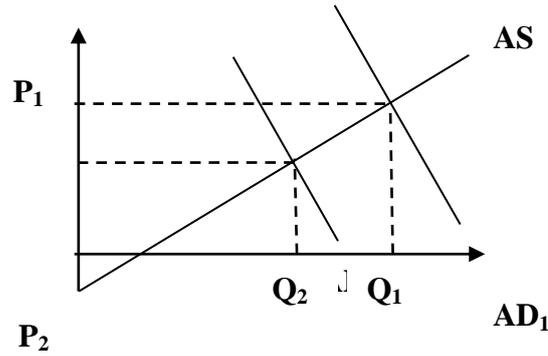
المصدر: سعد الله داود , مرجع سبق ذكره , 2003 , ص 187

- 2- **الفجوة التضخمية:** كما نعلم فإن التضخم عبارة عن الزيادة الغير الطبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتستخدم أدوات السياسة المالية في الحالة للمحاولة من خفض مستوى الطلب الكلي بتقليل القدرة الشرائية للأفراد والمجتمع ككل وذلك باتباع سياسة انكماشية ويمكن توضيح استخدامها فيما يلي:
- أ- **رفع مستوى الضرائب:** وبالتالي نفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.
- ب- **تخفيض مستوى الإنفاق العام** الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الإستهلاك ويحد من الطلب الكلي ويخفض من مستوى الأسعار.
- ت- **استخدام كلا السياستين** زيادة الضرائب والتوسع فيها وخفض الإنفاق العام والشكل 1 يوضح ذلك. سياسة مالية انكماشية عن طريق نفض الإنفاق وزيادة الضرائب أدت إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_2 إلى AD_1 وخفض الأسعار من P_1 إلى P_2 .⁽²⁾

⁽¹⁾ سعد الله داود , الأزمات النفطية والسياسية المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، دار النشر، الجزائر، 2013، ص ص185، 187.

⁽²⁾ محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، 200 ص ص121، 122.

الشكل رقم 03: يوضح الفجوة التضخمية.



المصدر: سعد الله داود، مرجع سبق ذكره ، 2003 ، ص 189

3- دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي: من المهام الأساسية للموازنة في المفهوم الحديث ان تستهل عملية تقويم مقترحات المشروعات العامة ويمكن تعريف المشروعات العامة بأنها "وحدة اقتصادية تملكها الدولة كلياً أو جزئياً مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة تتولى إنتاج السلع والخدمات حيث تعمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها" بالإضافة إلى وضع صورة واضحة لأثار النشاط المالي للحكومة على حالة الاقتصاد. إن التخطيط الاقتصادي لا يخرج عن كونه تفكيراً منطقياً منظماً بين كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع وبين الاستخدامات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للمجتمع خلال فترة زمنية لقد أصبحت الموازنة في الوقت المعاصر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية. تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع فمن المعتاد أن تكون الموازنة متوازنة في بداية الفترة ولكن كثيراً ما ينتهي هذا التوازن إلى عدم توازن عند نهاية السنة المالية، من خلال هذه النقطة يبدأ الاندماج الاقتصادي للموازنة في التوازن الاقتصادي الكلي.⁽¹⁾

المطلب الثاني: التدخل المالي للدولة ونموذج التوازن الاقتصادي.

اختلفت صور تدخل الدولة في الاقتصاد من بلد إلى آخر ومن حقبة زمنية إلى أخرى، بغرض تحقيق أهداف متعددة، تتدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية بأشكال مختلفة أهمها السياسة المالية، تارة عن طريق الضرائب والرسوم وتارة أخرى عن طريق الانفاق الحكومي. وهذا ما يسمى بالسياسة المالية للدولة من إعادة توزيع الدخل وتوجيه الاستثمار ودعم الاستهلاك عن طريق تحديد الأسعار وتسمى

(1) أسعد الله داود، مرجع سبق ذكره، ص 186-187.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

سياسة إنفاقية، وفرض ضرائب ورسوم على نشاطات وإعفاء أخرى أو رفعها على موارد وتخفيضها لأخرى ويدعى بالسياسة الجبائية.⁽¹⁾

كما تتدخل في تحديد سعر الصرف تارة لتطوير الاستثمار وذلك بتدخلها في السوق المالية وهذا ما يسمى بالسياسة النقدية، كما يمكنها قيادة المشاريع والنشاطات الهامة بنفسها.⁽²⁾

العرض الكلي = الطلب الكلي.

الدخل = الإستهلاك + الإستثمار + الإنفاق الحكومي.

$$Y = C + I + G \dots \dots \dots (1)$$

ولما كان الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني مقوما في صورة نقدية فإن الدخل الحقيقي للناتج تصوره على أنه الفرق بين الدخل الوطني مطروحا منه الاستقطاعات الضريبية $(y-t)$ وعندئذ نجد:

$$C + c_o + a(y-t) \dots \dots \dots (2)$$

وللتبسيط نفترض أن الاستثمار ذاتي أي مشغل على مستوى الدخل فإن معادلة التوازن تصبح:

$$C_o + a(y-t) + I + G \dots \dots \dots (3)$$

$$+(G)y = 11 - a(c_o - aT + I)$$

حيث ان (g) يمثل الدخل، (oc) الإستهلاك التلقائي، a الميل الحدي للإستهلاك، (T) الضرائب، (I) الانفاق الإستثماري، (G) الإنفاق الحكومي.

والملاحظة هنا أن الحكومة يمكنها التأثير على مستوى الدخل الوطني عن طريق تعديل نسب الاستقطاعات الضريبية أو تعديل الانفاق العام، أو تمارس الإثنين معا. ومنه للحكومة ان تختار أحد السياسات المالية الثلاثة التالية:

✓ استخدام السياسة الإنفاقية.

✓ استخدام السياسة الضريبية.

✓ استخدام السياستين معا كمؤثر على التوازن الاقتصادي، والجدير بالذكر أن كل سياسة من السياسات الثلاث لها آثار مختلفة على كل من تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات. وفي تحديد مستوى التوازن الاقتصادي ولهذا نحاول أن نتعرض باختصار لآثار كل من هذه السياسات على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي على النحو التالي:

لدراسة هذا الأثر نتطرق إلى الفرضيات التالية:

• الموازنة العامة للدولة في حالة التوازن.

⁽¹⁾ وناي رهيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، جامعة البليدة، جوان، 2011، ص115.

⁽²⁾ وناي رهيد، مرجع سبق ذكره، ص115.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

- السلطات قررت زيادة الانفاق العام من أجل تحقيق معدل معين لنمو الدخل الوطني.
- حجم الموارد الضريبية محددة بحيث أن زيادة الإنفاق ينجم عنه عجز في الموازنة.
- الاقتصاد الوطني في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج.

عندئذ نجد ان الزيادة في الانفاق العام (DG) تؤدي بدورها إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال، وبما أن الاقتصاد هو في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج فإن تلك الزيادة للطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني عن طريق رفع مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج ومنه يمكن التعبير عن المستوى الجديد للناتج الوطني كما يلي:

$$Y+dy=1(co-aT+I+G+DG)/(1-a).....(4)$$

نطرح المعادلة (3) من المعادلة (4)

$$DG= DG/1-a.....(5)$$

وهو ما يعبر عن المضاعف البسيط الإنفاق الحكومي وذلك إن الزيادة في الإنفاق العام (DG) سينتج عنها نمو مضطرب في الناتج الوطني (Dy) وهذا مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. إلا ان هذا الوضع قد يتحدد طبقاً للحالة العامة للاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

(1) وناي رهيد، مرجع سبق ذكره، ص115.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن الدولة تعمل من خلال سياستها الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية على تحقيق مجموعة من الاهداف وذلك بفضل أدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية، سياسة الانفاق العام، سياسة عجز الموازنة. وفق آلية معينة يقصد إحداث توازن اقتصادي. ومن بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هي إحداث توازن مالي والإقتصادي. كما لاحظنا كيفية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية لمعالجة الفجوات الاقتصادية (الانكماشية- التضخمية) فمن أجل تصحيح الفجوة الانكماشية تعمل على اتخاذ السياسة المالية التوسعية، التي تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة بهدف تنشيط الطلب الكلي أما لمعالجة الفجوة التضخمية تعمل على اتباع سياسة انكماشية أما عن طريق رفع مستوى الضرائب وبالتالي نقص حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك ويحد من الطلب الكلي ويخفض مستوى الأسعار، او استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب والتوسع فيها ونقص الانفاق العام.

الفصل الثاني :

النفقات العامة

الفصل الثاني : النفقات العامة

تمهيد:

تعود أهمية النفقات العامة الى كونها إحدى المتغيرات الإقتصادية المهمة والأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق عدة أهداف، وبالنظر الى ضرورة إنفاق الدولة لتلبية الحاجات العامة لمواطنيها ومع التوسع المستمر في حجم هذا الانفاق، سارعت معظم دول العالم إلى إنتهاج سياسة لترشيد نفقاتها قصد إعطائها فعالية أكثر في تحقيق المنفعة العامة بأقل تكلفة.

بناء على ما سبق، سنحاول في هذا الفصل تحديد المفاهيم العامة المتعلقة بالنفقة والتعرف أكثر على عناصرها وتقسيماتها، وكذلك توضيح اليات ترشيد النفقات ومجالاتها والعوامل الموضوعية لنجاحها ولا ننسى دور الرقابة المالية التي تعتبر أداة أساسية للترشيد الأمثل لهذه النفقات، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

المبحث الثاني: سياسة ترشيد النفقات العامة

المبحث الثالث: الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة

الفصل الثاني : النفقات العامة

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

يعتبر الإنفاق العام الأداة المالية الرئيسية، حيث تسعى من خلاله لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجاته، ولتبسيط الدور الذي يلعبه الإنفاق العام في الاقتصاد الوطني سنتطرق الى مفهوم النفقات العامة، وتقسيماتها، والتركيز على أهم أسباب زيادتها

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وعناصرها

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة

تعد النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية حيث تساعد الدولة على المشاركة في الأنشطة التنموية للبلد، بحيث أن أي تغيير في الإنفاق الحكومي يؤدي الى حدوث تغييرات على مستوى النشاط الاقتصادي والنفقة العامة يقصد بها أيضا انها " الأموال اللازمة لتحقيق الإشباع العام لسد الحاجات العامة وإن الدولة تقوم بشراء السلع والخدمات اللازمة لتحقيق هذا الإشباع ويختلف مدى الإشباع تبعا للفلسفة التي تنتهجها الدولة أي الدور الذي تقوم به لتطبيق النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد فيها، وإن هذه الحاجات اخذة في الإزدياد مع إزدياد في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية¹. وتأخذ النفقة العامة عدة أشكال منها ما يلي:²

1. الأجور والرواتب والمنح التقاعد: تتمثل في المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في

أجهزتها المختلفة كثمن مقابل الخدمات التي يقدمونها لضمان سير المؤسسات المستخدمة.

اما منح التقاعد فهي تلك المبالغ التي تقدمها الدولة شهريا الى الأفراد الذين سبق لهم ان عملوا في أجهزتها ثم بلوغ سن القانوني الذي يجعل إستمرارهم في الخدمة صعبة فتم تحويلهم على التقاعد

2. المشتريات وتنفيذ الأشغال العامة: يقصد بالمشتريات أسعار السلع والخدمات والمعدات والمستلزمات

التي تقوم الدولة بشرائها لإشباع الحاجة العامة.

3. الإعانات: تعتبر المنح والإعانات نوعا من الإنفاق تقرر الدولة دفعه الى فئات معينة من المجتمع او

الهيئات عامة وخاصة دون مقابل

الفرع الثاني: عناصر النفقة العامة

لها ثلاث عناصر أساسية وهي:

¹-محمد طاقة هدى العزاوي، اقتصاديات المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان 2007 ص 21

²-عبد القادر قنوي، النمو السكاني والنفقات العامة، النشر الجامعي الجديد، الجزائر 2007 ص 72-74

الفصل الثاني : النفقات العامة

1. ان تكون النفقة العامة مبلغ نقدي: إذا كانت الدولة تقوم باستخدام جزء من موارد المجتمع لإنتاج واشباع الحاجات العامة الا ان الحصول على تلك الموارد واستخدامها للقيام بوظائفها في مختلف المجالات من تشيد المدارس وتقديم الخدمات التعليمية وتشيد المستشفيات وتقديم الخدمات الصحية وتشيد المحاكم وتقديم خدمات العدالة جميعها تستلزم من الدولة القيام بأنفاق مبالغ نقدية للحصول على الموارد المطلوبة وتشغيلها وتقديم الخدمات العامة.¹
 2. النفقة العامة يقوم بها شخص عام: يشترط لكي تعود النفقة من النفقات العامة ان يكون الامر بها شخص معنوي عام فالطبيعة القانونية للأمر بأنفاق عنصر أساسي في تحديد ما اذا كانت هذه النفقة عامة او خاصة والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وعلى ذلك تعد من النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الدولة على اختلاف أنظمتها من جمهورية او ملكية او رئاسية ومن استبدادية او ديمقراطية والحكومات على اختلاف اشكالها من اتحاديات مركزية ومحلية بما في تلك الهيئات والشركات والمؤسسات العامة، بينما لا يعد من النفقات التي تقوم بها أي من الشخصيات الخاصة سواء كانت شخصية طبيعية او اعتبارية، فالتبرعات التي يقدمها افراد المجتمع لتمهيد بعض الطرق او بناء المساجد والمستشفيات لا تعد من النفقات العامة²
 3. النفقة العامة تهدف الى تحقيق النفع العام: لا يكفي ان يتحقق الركبان السابقان حتى نكون امام نفقة عامة بل يجب ان يؤدي الانفاق العام الى تحقيق منفعة عامة، أي انه من الضروري ان تستخدم النفقة العامة من اجل اشباع حاجات عامة ويجد هذا الركن مبرر امرين اثنين،
أولهما: إن الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة
ثانيهما: ان المساواة الافراد في تحمل الأعباء لا يكفي لتحقيق المساواة بل لابد من تخفيض العبء على بعض الأفراد على حساب البقية الأفراد لتحقيق المنفعة العامة القصوى
- المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة**
- سننتظر الى تقسيمات النفقات والتي يقصد بها تلك الممارسات والتطبيقات التي تعتمد وتلجأ اليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:

¹-سعيد عبد العزيز العثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 446

²-حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سبق ذكره ص 252 253

الفصل الثاني : النفقات العامة

أولاً: التقسيمات العلمية

وتقسم إلى عدة أقسام من بينها:

1. تقسيم النفقات حسب دوريتها:

أ. **النفقات العادية:** هي التي تتصف بالدورية، أي تتكرر سنويا في موازنة الدولة، وإن اختلفت مقدارها من سنة الى أخرى، وتشمل رواتب الموظفين، ونفقات اللوازم والمهمات التي تلزم لتشغيل الجهاز الحكومي، ونفقات شراء الأجهزة والألات، وما تدفعه الدولة سنويا من إعانات ومساعدات

ب. **النفقات غير عادية:** هي النفقات التي لا تتجدد بصورة دورية بل يغلب عليها الطابع العرضي وغير المتوقع، وتشمل النفقات الإستثنائية مثل نفقات مواجهة الكوارث الطبيعية، نفقات حربية، نفقات الاقتصادية الكبرى.¹

2. تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها:

أ. **نفقات حقيقية:** هي تلك تصرفها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس الأموال إنتاجية، كنفقات الرواتب والصيانة، ونفقات المستلزمات التي تحتاجها الإدارة الحكومية، ونفقات الاستثمارية، وتحصل الدولة عند إنفاقها لأموال على مقابل، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني

ب. **نفقات تحويلية:** هي تلك النفقات التي تتم بمقابل معين، أي أنها تمثل تيارا نقديا من قبل الدولة ومثل ذلك نفقات دعم السلع والخدمات، ونفقات الضمان الاجتماعي ونفقات فوائد وأقساط الدين العام.²

3. تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها:

أ. **نفقات إدارية:** وتشمل الرواتب، والأجور، والمكافآت

ب. **نفقات إجتماعية:** تشمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المختلفة من تعليم، الصحة

ج. **نفقات إقتصادية :** وتشمل نفقات إقامة المشاريع ونفقات إعانة المشاريع الاقتصادية ونفقات خفض الأسعار الموارد الأساسية

د. **نفقات مالية:** وتشمل أقساط إستهلاك الدين العام (قروض الدولة) وفوائد السنوية

هـ. **نفقات عسكرية:** وتشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة، ونفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية³

4. تقسيم النفقات العامة من حيث أثارها:

¹ - عمر يحيوي، مساهمة الدولة في الدراسة المالية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 39

² - محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 283

³ - محمد شاكر عصفور، نفس المرجع، ص 284

الفصل الثاني : النفقات العامة

- أ. **نفقات إنتاجية:** هي نفقات التي تعطي دخلا أي أن لها مردودا إقتصاديا أي أنها تساهم في زيادة التكوين الرأسمالي للدولة وتوسيع الطاقة الإنتاجية
- ب. **نفقات إستهلاكية:** هي نفقات ليس لها مردود إقتصادي، وتلك النفقات اللازمة لضمان سير المرافق العامة ويطلق البعض على هذه النفقات بالنفقات الجارية¹
5. **تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:**
- أ. **نفقات المركزية:** هي النفقات الموجهة لعموم المجتمع والتي تتولى الحكومة إنفاقها
- ب. **نفقات المحلية:** هي نفقات موجهة على منطقة معينة وتقوم بإنفاقها غالبا الإدارات المحلية²

ثانيا: تقسيمات الوضعية

لقد حدث تطور كبير على التقسيمات الوضعية تبعا لتطور العام الذي حصل في الفكر المالي ومهام الدولة وهي كالتالي:

1. **التقسيم الإداري:** تعتبر الجهة الحكومية في التقسيم المعياري في تصنيف وتبويب النفقات العامة إلى أجزاء مستقلة كل جزء خاص بوزارة معينة أو وحدة إدارية، كما يخصص باب لبعض النفقات ذات طبيعة الخاصة، كالرواتب التقاعدية والإلتزامات الدولية، ثم إلى أقسام يمثل كل قسم الدوائر والمديريات العامة.³
2. **التقسيم الوظيفي:** يقوم هذا التقسيم على أساس نوع الخدمة أو الوظيفة التي تؤديها الدولة، والتي ينفق المال العام من أجلها، بصرف النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم به على هذا الأساس يتم تصنيف جميع النفقات العامة، وتبويبها في مجموعة متجانسة طبقا للخدمة العامة المتعلقة بوظائف الدولة، وفي هذا الإتجاه يمكن تقسيم النفقات على وظائف الشؤون الخارجية والثقافية والتعليم والشؤون الإجتماعية والشؤون الاقتصادية الخ
3. **التقسيم الاقتصادي (النوعي):**

ويعتمد تقسيم النفقات على طبيعتها الاقتصادية في البنى المختلفة للإقتصاد القومي فتقسم إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية حيث تختلف كل منها من حيث:

- الأمد الذي تستغرقه إستهلاك السلع والخدمات
- العائد المتحقق

¹ - عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2011 ص 77

² - عادل العلي مرجع سبق ذكره ص 79

³ - مجيد عيد جعفر الكرخي، الموازنة العامة للدولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة المستنصرية، بغداد ، 1999 ، ص 160

الفصل الثاني : النفقات العامة

- حجم المال المستخدم
- التكرار والإنتظام

المطلب الثالث: تزايد النفقات العامة

يمكن ان نشير إلى أن مختلف الإقتصاديين حاولو تصنيف هذه الظاهرة إلى صنفين أساسين وهي أسباب حقيقية وأسباب ظاهرية

الفرع الأول: الأسباب الحقيقية

يقصد بها الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العمومية مقابل زيادة في حجم السلع والخدمات وتتمثل في أسباب التالية :

1. الأسباب الإقتصادية: تتمثل في عنصرين رئيسين هما: ¹

- **إزياة الدخل الوطني:** يؤدي إزياد دخل الأفراد إلى زيادة في موارد الدولة، وذلك من خلال الإقتطاعات الضريبية المفروضة على الأفراد وبالتالي تقوم الدولة بزيادة في نفقاتها لتحسين الخدمات العامة كما ونوعا
 - **إزياد تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية:** كلما توسع تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية زاد حجم نفقاتها وذلك ما يظهر في قيام الدولة بالمشاريع الإقتصادية العامة والكبرى التي يعجز الأفراد القيام بها
2. **الأسباب الإجتماعية:** تعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الإنفاق العام، فمع تطور وظائف الدولة وازدياد إهتمامها بتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وخاصة مع تطور الوعي الإجتماعي وظهور مبادئ إجتماعية عدة كمبدأ التضامن الإجتماعي، محاربة الفوارق الإجتماعية، ومبدأ التوازن الإجتماعي الخ، زادت مسؤولية الدولة الإجتماعية مما يتطلب تخصيص نفقات من اجل تغطية هذه المتطلبات

3. **الأسباب الإدارية:** إن تدخل الدولة المستمر في الجانب الإقتصادي والإجتماعي أدى إلى نمو الإدارة وتعدد أجهزتها مما أدى إلى ظهور وظائف جديدة، وذلك يؤدي حتما إلى زيادة في نفقات الدولة، خاصة بالنسبة للدولة الفقيرة التي تقتقر إلى الوسائل الحديثة في التسيير الإداري. ²

4. الأسباب المالية: تتمثل في العنصرين أساسين هما: ³

¹ - مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر ، 2011 ص 221

² - مجدي شهاب، نفس المرجع، ص ص 221 223

³ - مجدي شهاب، نفس المرجع، ص 223

الفصل الثاني : النفقات العامة

- **سهولة الإقتراض:** أصبحت عملية الإقتراض تتميز بالسهولة بالنسبة للدولة مما جعلها تزيد في نفقاتها العمومية لرفع نسبة التنمية الاقتصادية، إضافة الى الأقساط الفوائد الملزمة بدفعها مقابل هذه الديون

- **فائض الإيرادات العامة:** يؤدي الفائض في الإيرادات العامة للدولة إلى توسيع نفقاتها قصد إستغلال هذه الزيادة في التنمية الاقتصادية

5. **الأسباب السياسية:** إن مبادئ الديمقراطية المنتهجة من طرف الدول والتي من خلالها تلتزم هذه الأخيرة بمسؤولياتها عن أعمالها أمام القضاء تجاه المتضررين من هذه الأعمال، أدى إلى ارتفاع حجم النفقات العمومية وكذلك الامر لبعض الدول التي تنتهج مبادئ الإشتراكية الرامية إلى إهتمام بالطبقات الاجتماعية محدودة الدخل¹

الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العمومية

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب التي تؤدي إلى تزايد النفقات العمومية دون أن يكون لها مقابل في الحجم المنافع والخدمات المقدمة او تحسين هذه الخدمات، ويمكن إختصار هذه الأسباب في النقاط التالية:²

1. **تدهور قيمة النقود:** إن تدهور قيمة النقود ينتج عنه ارتفاع في الأسعار ويؤدي إلى زيادة حجم النفقات العمومية دون يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات والسلع العامة المقدمة للأفراد، ويعبر عن ذلك بمعدل التضخم

2. **إختلاف طرق المحاسبة الحكومية:** أدى الانتقال من إعتداد الميزانية الصافية إلى الميزانية الإجمالية إلى زيادة ظاهرية في أرقام النفقات العمومية، حيث أنه عند إعداد الحسابات العامة إعتمادا على الميزانية الاجمالية يتم تسجيل كل النفقات دون إجراء المقاصة بينها وبين الإيرادات وهذا ما يظهر الزيادة في حجم النفقات العمومية

3. **إتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان:** إن زيادة عدد السكان للدولة واتساع إقليمها يؤديان حتما إلى زيادة في النفقات العمومية، وذلك نتيجة إلتزام الدولة بتوفير حاجات السكان أو الإقليم الجديد، إلا أن

¹ - برحمانى محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري 2015، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر ، 2015 ص 52

² - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج بالأهداف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان،

الجزائر ، 2014 -2015 ص ص 57 - 58

الفصل الثاني : النفقات العامة

هذه الزيادة لا تقابلها زيادة فعلية في حجم الخدمات او في تحسينها بالنسبة للسكان الأصليين او الإقليم الأصلي.¹

المبحث الثاني: سياسة ترشيد النفقات العامة

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى مفهوم ترشيد الانفاق العام وأهدافه، مع إبراز أهم العوامل الموضوعية لنجاح عملية ترشيد الانفاق العام في المطلب الثاني ومجالات الأساسية لترشيد الانفاق العام وذلك في المطلب الثالث اما المطلب الرابع تناولنا اليات ترشيد النفقات العامة

المطلب الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة

الفرع الأول: تعريف ترشيد النفقات العامة

يرى البعض ان ترشيد النفقات يعني تخفيضها الا ان هذا المفهوم لا يجزم في كل الحالات ويتضح ذلك من خلال تحليل أسباب تزايد الانفاق العام فاذا كانت الزيادة في النفقات الدولة يرجع الى أسباب يمكن تجنبها كان تقوم الدولة ببرامج ليس لها مبررا اقتصاديا او اجتماعيا فيمكن للقطاع الخاص القيام بها فهنا يمكن القول ان ترشيد النفقات يعني تخفيضها اما إذا كانت أسباب الزيادة في النفقات لا يمكن تجنبها لكونها ترجع الى العوامل يصعب التحكم فيها، فان ترشيد النفقات لا يعني تخفيضها ومن هنا يبرر المعنى الاخر لهذا المصطلح والمتمثل في التزام الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع أي توجيه الموارد وصرفها في المجالات التي تحقق حاجات المجتمع بالكفاءة والجودة المطلوبة دون الاضطرار الى زيادة في نفقات من خلال تحديد الأهداف بدقة وترتيبها حسب الأولوية²

ويعرف ترشيد النفقات العمومية على "انه تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق كفاءة هذا الانفاق الى اعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الاسراف ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة واقصى ما يمكن تبذيره من الموارد العادية للدولة "³

واعتمادا على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الانفاق العام على انه " التزام الفعالية" في تخفيض الموارد والكفاءة في استخدامها التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات افراد المجتمع، فالفعالية تتصرف الى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها وترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها⁴

¹-عبد القادر القداوي، مرجع سبق ذكره، ص 86

²- بن موسى ام كلثوم واخرون، ترشيد النفقات العمومية (تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 2013) مجلة إدارة الاعمال ودراسات الاقتصادية، العدد 4، جامعة الجلفة، الجزائر 2016 ص ص 190 192

³- بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره ص ص 57 58

⁴- محمد عمر أبو دوح، ترشيد الانفاق العام، وعجز في ميزانية الدولة الدار الجامعية، الإسكندرية 2006 ص 44

الفصل الثاني : النفقات العامة

الفرع الثاني: اهداف ترشيد النفقات العامة

- رفع الكفاءة الإقتصادية عند استخدام الموارد والامكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات او علة النحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات
- تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات
 - خفض عجز الميزانية وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والانفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم واحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية
 - مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة
 - دفع عجلة التطور والتنمية واختيار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة
 - محاربة الاسراف والتبذير وكافة مظاهر او اشكال سواء استعمال السلطة والمال العام
 - الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا
 - المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة
 - تجنب مخاطر المديونية الحالية واثارها
 - المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي
 - تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية من جهة والسلوك الاقتصادي من جهة أخرى

الفرع الثالث: عناصر ترشيد النفقات العامة

هناك جملة من العناصر أهمها¹

1. **التحديد الدقيق لحجم الانفاق العام الأمثل:** وذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى والحد الأدنى للأنفاق مع تقييد تقديرات في حدود الالتزامات الفعلية
2. **توجيه النفقات العمومية نحو النفع العام:** ونقصد به ضرورة ان تكون النفقة العامة لإشباع حاجات عامة وليس لمصالح خاصة ببعض الافراد او الفئات التي لها نفوذ في الدولة ودعم برامج ومشاريع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات ومساهمة في التنمية
3. **اتباع مبدأ الأولوية:** والا اتجهت الأموال الى مجالات ومشروعات اقل أهمية

¹-شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر 2000 2001أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 2012ص 90 91بتصرف

الفصل الثاني : النفقات العامة

4. حرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية: بحيث ينبغي ان تعكس المردودية النتيجة التي تترتب عن النفقة العامة أي المردودية الاقتصادية والاجتماعية للنفقة العامة
5. التحديد الدقيق لوقت ومقدار النفقة: هذا العنصر يلتزم امرين الأول ان تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها والثاني ان يتم الانفاق في الوقت المناسب دون تقديم او تأخير
6. توافر المعلومات المالية اللازمة: عن الموارد المالية المتوقعة وعن أوجه الانفاق المختلفة

_ الالتزام بالقوانين والتعليمات المتعلقة بالاعتماد وتنفيذ الميزانية العامة لدولة

المطلب الثاني: المجالات الأساسية لترشيد الانفاق العام

من الضروري ان نفرق في هذا المجال بين النفقات العامة بحسب اغراضها ذلك من الصعب تطبيق قواعد الترشيح بصورة اجمالية على كل أنواع النفقات العامة، لذا يجب التفرقة بين مجالات ثلاث لأنفاق العام، مجال الخدمات العامة، مجال الاشغال العامة الانشائية، مجال المشروعات التجارية والصناعية ودراسة قواعد الترشيح الخاصة الكل منها بإيجاز¹

1. مجال الخدمات العامة:

الذي يعنينا في هذا الصدد وفي إطار دراسة اقتصادية هو تحديد الأساليب والطرق ضمن ترشيح الانفاق العام في مجال الخدمات العامة والتي تتلخص فيما يلي:²

- ❖ الاقتصاد في نفقة الخدمة العامة ما أمكن دون المساس بأدائها
- ❖ تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة بإجراء المقارنة بين تكلفة الخدمات التي تؤذيها الحكومة ومثيلاتها التي يؤذيها القطاع الخاص او اجراء المقارنة بين دولتين تتشابه ظروفهما وذلك ان الاقتصاد في النفقة وتحديد التكلفة الدنيا لكل خدمة عامة يسمح بالحكم على سلامة الانفاق العام في الدولة المعنية، فاذا تبين على ضوء هذه المقارنات ان التكلفة الفعلية لوحدة الخدمة مرتفعة عن المستوى الملائم فانه يتعين دراسة أسباب هذا الارتفاع والبحث عن طريق علاجه وهذا لا يكون الا بالوسائل التالية:

- إعادة تنظيم مرافق الخدمات العامة وتوزيع الاختصاصات بينها
- التنسيق بين اعمالها المختلفة
- الضغط على بعض النفقات المظهرية غير الأساسية

¹- مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره ص 229 230

²- بالقاسم راجح، محددات وابعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1990

الفصل الثاني : النفقات العامة

2. المجال الاشغال العامة الانشائية:

الحكومة تواجه اعداد كبيرة من المشروعات التي تعتقد من الواجب تنفيذها الا ان قلة المتاحة من الموارد العامة يضطرها للمفاضلة بينها واختيار البعض منها وتدخل هذه المفاضلة في نطاق الدراسة الاقتصادية اذ يتعلق الامر ببيان كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق اقصى قدر من النفع العام بالاعتماد على قاعدتين أساسيتين هما: _ الانفاق الأمثل على هذه المشروعات يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه الانفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية له

_ مقارنة التكلفة والمنفعة الحدية لكل مشروع مع التكلفة والمنفعة الحدية لمشروع اخر ويطلق على هذا الأسلوب تحليل المزايا والتكاليف

ولكن نظرا للصعوبات التي تكتنف تطبيق القاعدة الأولى والمتمثلة في العجز عن قياس كل من المنفعة والتكلفة الحدية الاجتماعية فانه من الممكن الاكتفاء بالمفاضلة بين المشروعات البديلة باستعمال القاعدة الثانية أي المفاضلة باستعمال التكلفة والمنفعة الحدية وذلك بداية بتقدير تكلفة ومنفعة كل مشروع، ثم مقارنة هذه المشروعات مع بعضها البعض وما سيعود من جراء تنفيذها من مزايا إضافية، وعلى ضوء هذه المقارنة يمكن تحديد أكثر المشروعات ملائمة وهو الذي تزيد منفعته الحدية عن تكلفته أكثر من غيره وتكمل أهمية هذا الأسلوب في انه يدفع بالمسؤولين عن الانفاق العام الى وضع برامج واضحة ومحددة تخضع كل تفصيلها للمناقشة العلمية مما يسمح بتجنب الاستخدام السيء والمبذر لموارد الدولة

3. مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية:

تختلف قواعد ترشيد الانفاق العام الخاصة بهذا المجال الثالث عن تلك السابق ذكرها ذلك بانه من السهل في كثير من الأحوال قياس إنتاجية النفقة في حالة المشروعات العامة التجارية والصناعية على ضوء معايير واضحة ومحددة مثل معيار الربح التجاري او عائد الاجتماعي للمشروع وكقاعدة عامة فانه من الممكن تنظيم الانفاق العام المتعلق بهذه المشروعات على أساس الأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة مع مراعاة ان الاستعانة بكل من جهاز السوق والحوافز الفردية على النحو المتبع في حالة القطاع الخاص لتغطية النفع العام تعترضه بعض العقبات في حالة المشروعات العامة

بالنسبة للاستعانة بجهاز السوق: يمكن قياس إنتاجية النفقة إذ يتم تحديد حجم الانفاق والإنتاج على ضوء معيار الربحية وحده وهناك مشروعات عامة أخرى لا يمكن تحديد حجم انفاقها وانتاجها على هذا النحو في حالة التزامها بتحقيق أهداف اجتماعية معينة كالرغبة في تشجيع الطلب على سلعة او خدمة معينة لرفع مستوى المعيشة، ويلزم حينئذ تقدير العائد الاجتماعي للمشروعات والحكم بعد ذلك على إنتاجية المشروع على ضوء مقارنة نفقاتها بعائد الإجمالي

الفصل الثاني : النفقات العامة

اما فيما يتعلق بالحوافز الفردية: التي تدفع المشروعات الخاصة لتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين مستواه، ونظرا لانتفاء هذه الحوافز في حالة المشروعات العامة فانه من غير المؤكد ان تسعى بدورها لضغط الانفاق وتعظيم الناتج، على انه من المتصور وعن طريق اشراك العاملين في هذه المشروعات في الأرباح التي تحققها وربط الترقيات والمكافآت التي تنفق لهم بالكفاءة التي يظهرونها في العمل.

المطلب الثالث: عوامل نجاح عملية ترشيد الانفاق العام

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الانفاق العام مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن ايجازها فيما يلي

1. تحديد الأهداف بدقة:

يتم تقرير الأهداف طويلة الاجل ومتوسطة الاجل من خلال حصر اختصاصات الرئيسية التي من اجلها تطلب الأموال كما ان طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة او الوظائف المتعددة بالمجتمع ككل او بالوحدات التنظيمية ومن الضروري عدم تعارض اهداف الوحدات التنظيمية مع اهداف المجتمع المحددة سلفا في خطط التنمية طويلة ومتوسطة الاجل

يعتقد harey من جهة ان من اهم المشاكل التي تواجه اعداد الميزانية وفقا لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير وتحديد اهداف دقيقة وواضحة للبرنامج الحكومية الامر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة ومن جهة أخرى نرى راي

STEINER

الذي يؤكد ان صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية (طويلة الاجل) تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية (متوسطة الاجل) بدقة والتي تقررها الوحدات الحكومية لان تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج¹

2. تحديد الأولويات:

تعتبر عملية تحديد الأولويات من اهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط وان احترام هذا المبدأ ضروري لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرامج او المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه، ومدى قدرته على اشباع حاجات متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة سلفا

¹ - فرجي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

الفصل الثاني : النفقات العامة

- تقوم عملية تحديد الأولوية على مجموعة من المبادئ الأساسية هي:¹
- ✓ مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على افراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها، له دور كبير عن تحديد الأولويات
 - ✓ عامل الزمن: فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر كان ذلك مبررا مقنعا لاختيار هذا البرامج
 - ✓ درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل
 - ✓ عامل الخبرة: كلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مضمونة النجاح كلما كتن ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز
3. القياس الدوري لأداء برنامج الانفاق العام:

يقصد بقياس أداء برنامج الانفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة اليها وذلك ان الوحدات الحكومية يجب ان تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين²

وان الحكم على فعالية وكفاءة أي برنامج او سياسة او مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حلول اثارها الواقعية والحقيقية بالنظر الى الأهداف المحددة مسبقا وبالتالي تقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور:³

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية (وجهة نظر المواطنين) وذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصل اليها واثارها على المحيط الاجتماعي وذلك من خلال مدى رضا المواطنين وبالتالي هذا المحور يسمح بتقييم مدى ملائمة السياسة المنتهجة
- نوعية الخدمات المقدمة (وجهة نظر المستفيدين) وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية
- فعالية تسيير المرافق العامة (من جهة نظر المكلفين) والتي تقود الى الاستغلال أمثل للموارد الموظفة

¹ - عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2004 ص 94

² - سعيد بن صالح الرويتع، قياس الأداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، العدد 2 الرياض 2002 ص 65

³ Stephan Damarey, Finances publiques, gualimo éditeur, Paris, 2006 p 425

الفصل الثاني : النفقات العامة

4. عدالة الانفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف

تهدف دراسة عدالة الانفاق العام الى تبيان مدى ملائمتها لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع (كتوزيع هيأت لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين) ومراعاة حصة كل فئة من الانفاق العام ومدى العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، فلا تحابي طبقة او فئة من طبقات او فئات المجتمع على حساب الطبقات او الفئات الأخرى ولا يقصد من ذلك ان يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها¹

وتظهر الدراسات ان النفقات ذات المداخل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة، وهذا ما يجب معرفة الوضعية الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة والتي على أساسها يتم إعادة توزيع الدخل ودراسته عدالة الانفاق العام على الفئات الفقيرة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والخدمات الصحية²

5. تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة:

ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على ان تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطور مفهوم الرقابة المستندية الى الرقابة التقييمية³ ولكي تكون مثل هذه الرقابة على البرامج الانفاق العام مجدية فانه لابد ان تكون منطلقاتها حاسمة ومؤدية الى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فان حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب ان تكون واضحة لا من الناحية القانونية فحسب بل على الصعيد الواقع

العلمي أيضا وفعالية الرقابة تحقق من خلال إنجازها لأهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيهها إيجابيا

المطلب الرابع: اليات ترشيد النفقات العمومية

لتجسيد سياسة ترشيد النفقات العمومية لابد من وضع اليات تتماشى مع الوضعية السائدة في البلاد وتساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من سياسة ترشيد النفقات تتمثل هذه الاليات في النقاط التالية:⁴

¹ - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، لبنان 2008 ص 301

² - البنك الدولي، تقرير مراجعة الانفاق العام لسنة 2004 ص 12

³ - محمد أبو دوح، مرجع سبق ذكره، ص 105

⁴ - عبد القادر القداوي، مرجع سبق ذكره، ص 114 115

الفصل الثاني : النفقات العامة

- تحديد المتطلبات التي يسعى الى تحقيقها المجتمع بصورة دقيقة ومستمرة مع ترتيبها حسب الأهمية تماشياً مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدولة
- تحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه المتطلبات بما فيها البرامج التي تتكفل بها الدولة والبرامج التي توكلها الى القطاع الخاص
- استخدام افراد ذوي النزاهة والكفاءة العالية واعتماد أساليب التحليل الفعالة لاختيار أفضل البرامج القادرة على تحقيق الأهداف المسطرة
- تخصيص الموارد وفقاً لهيكل البرامج المعتمدة لتحقيق الأهداف
- وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن تنفيذ البرامج المختارة مع تحديد اجال التنفيذ لمعرفة مدى تقدم انجاز الاعمال
- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يتضمن توافق التنفيذ مع ما تم تخطيطه

وهناك جملة من الاليات مستمدة من تجارب بعض الدول مثل الولايات المتحدة الامريكية ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالإضافة الى اسهامات العديد من المنظمات والهيئات الدولية على غرار البنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تتمثل في النقاط التالية:¹

1. **تخطيط الإنفاق العام:** ويقصد به التحديد الدقيق لأهداف سياسة الإنفاق بما يتوافق واهداف المجتمع وأولوياته على المديين القصير او المتوسط وحصر الموارد المالية المناسبة واللازمة لبلوغ الأهداف واستخدامها عقلانياً
2. **تحسين شفافية الممارسات المرتبطة بالمالية العامة:** ويقصد بها مدى مصداقية ووضوح القوانين والتشريعات والتنظيمات التي تحكم نشاط القطاع العام في مجمله وإتاحة المعلومات المتعلقة بالمالية العامة للاطلاع العام مما يعزز اليات الرقابة والمساءلة التي يقتضيها الاستخدام الأمثل للمال العام
3. **اصلاح منظومة الإدارة العمومية التقليدية والحد من فساد الاعوان العموميين باتباع أسلوب التسيير العمومي الجديد (NPM):** وهي مجموعة من المقاربات والتقنيات الإدارية الخاصة المستوحاة أساساً من القطاع الخاص، بهدف اصلاح القطاع العام وتحسين أداء المنظمات الحكومية فهي على عكس التسيير العمومي التقليدي الذي يستمد مبادئه من العلوم الإدارية التي تركز سيادة القانون في تحليل وتوجيه

¹ - بلعطل عياش، اليات ترشيد الانفاق العام في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر 2019

الفصل الثاني : النفقات العامة

النشاط العام، حيث ان أفكار ومعالم التسيير العمومي الجديد مستوحاة من العلوم الاقتصادية ومن السياسات التسيير في القطاع الخاص

4. توزيع الأدوار بين القطاع والقطاع العام وتحديد حجم أمثل لهذا الأخير: وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص أو أن توكل إليه مهمة إنتاج بعض السلع والخدمات العامة التي تقوم بها الدولة، ما من شأنه تخفيف العبء على الخزينة العمومية، مع تولي الدولة عمليات الضبط والتنظيم وحماية مصالح الفئات الهشة في المجتمع

المبحث الثالث: الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة

سنتناول في هذا المبحث دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة حيث سنتطرق لتعريف بالرقابة المالية وأهدافها والهيئات المكلفة بها وهذا لإبراز فعاليتها وأهميتها لترشيد أمثل لنفقات العامة

المطلب الأول: ماهية الرقابة المالية

الفرع الأول: تعريف الرقابة المالية

رغم تعدد تعاريف الرقابة المالية حسب عدة اتجاهات إلا انه يمكن تعريفها بانها¹ العملية التي تقوم على ضمان سلامة إدارة الأموال والتأكد من عمليات التحصيل والانفاق والاستثمارات على وجه ادق وفق ما تقره إدارة المنظمة بالإضافة الى التأكد من نتائج الاعمال والمركز المالي للمنظمة بما يمكن من الكشف عن الانحرافات ودراسة أسباب حدودها والعمل على تطوير الحلول المناسبة لها

الفرع الثاني: أهدافها

هدفها الرقابة المالية هو التحقيق من ان الموارد حصلت وفقا لما هو مقدر وأنها استخدمت أفضل استخدام، ومهما اختلفت اهداف الرقابة المالية وتنوعت فأنها تتلخص في النقاط الرئيسية التالية:²

1. التحقيق من ان الموارد قد حصلت واثبت بالدفاتر والسجلات وفقا للقواعد المعمول بها والكشف عن أي مخالفة او تقصير
2. التحقق من الانفاق ثم وفقا لما هو مقرر له وان الاعمال تتم على النحو المطلوب ويتم استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها دون اسراف او انحراف والكشف عما يقع من مخالفات
3. متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء في الوحدات للتأكد من ان التنفيذ يسير وفقا للسياسات الموضوعية، كشف القصور الذي قد يكون في الأداء لأتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة

¹ - عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، مطبعة الانتصار، جامعة الإسكندرية، مصر 2005 ص 14

² - عوف محمود الكفراوي، نفس المرجع ص ص 18 19

الفصل الثاني : النفقات العامة

4. التأكد من سلامات القوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها، والتحقق من مدى كفايتها وملائمتها واكتشاف نقاط الضعف فيها واقتراح وسائل العلاج التي تكفل احكام الرقابة على المال العام

الفرع الثالث: أنواع الرقابة المالية

يمكن تصنيف الرقابة المالية الى عدة اشكال مع ملاحظة ان جميع هذه الأنواع تتدخل وتتكامل فيما بينها وهي كالاتي

أولاً: من حيث الزمن الذي تمارس فيه هذه الرقابة:

1. الرقابة السابقة: تكون سابقة لعملية تنفيذ، حيث تمنع وقوع الأخطاء والتجاوزات وتؤكد مطابقة التصرف

المالي مع القوانين والأنظمة المعمول بها وبالتالي فهي الرقابة وقائية

2. الرقابة الانية: هي التي تتزامن مع تنفيذ الإيرادات والنفقات، قد يكون الجهاز المكلف بها جزء من

الاعوان المكلفون بتنفيذ العمليات المالية كتن يقوم المحاسب العمومي بمراقبة الامر بالصرف وهي تعتبر

رقابة داخلية والهدف منها هو الرقابة من الوقوع في الخطاء

3. الرقابة اللاحقة: هي التي يأتي بعد تنفيذ عمليات الميزانية وتتم من طرف هيئات قد تكون تابعة للسلطة

التنفيذية او المستقلة عنها، هدفها التحقق من التنفيذ السليم وكشف الأخطاء والتجاوزات

4. ثانياً: من حيث السلطة التي تمارس الرقابة المالية:

1. الرقابة الادارية: هي تلك التي تقوم بها أجهزة الحكومية على نفسها وهي تتناول كيفية تنفيذ الميزانية

وتسيير الأموال العمومية، ويتولى الموظفون حكوميون وذلك للتحقق من مطابقة أوامر الصرف للقواعد

المالية المقررة في الميزانية.

2. الرقابة السياسية: تتحقق هذه الرقابة عن طريق التزام الحكومة بتقديم حساب ختامي، في نهاية السنة

المالية للبرلمان تبين فيه ما تم جبايته فعلا من الإيرادات وما تم صرفه فعلا من النفقات ومدى مطابقتها

للميزانية

3. الرقابة القضائية: تقوم بها أجهزة مستقلة (مجلس المحاسبة في الجزائر) والهدف من وراء ذلك الحفاظ

على المال العام، وعادة ما تتبع هذه الأجهزة رئيس الجمهورية حتى تتمتع باستقلال تجاه الوزارات

المختلفة، وتقوم بتقديم تقرير سنوي لرئيس الدولة تبين فيه كل ما قامت به من اعمال وماكشفت عنه

الرقابة المالية والمحاسبية من المخالفات وتوصيات للجهاز لتقاضي أي خطأ مستقبلياً

الفصل الثاني : النفقات العامة

ثالثا: من حيث الجهة التي تتولى الرقابة:

1. الرقابة الداخلية: هي الرقابة التي تتم من داخل السلطة التنفيذية نفسها على الوحدات التابعة لها فهي رقابة ذاتية تمارسها الوحدات القائمة بالتنفيذ والمشرقة عليه
2. الرقابة الخارجية: هي الرقابة التي تتولاها أجهزة غير خاضعة للسلطة التنفيذية أي تقوم بها أجهزة لا تخضع لإدارة الوحدات محل الرقابة

رابعا: من حيث دور الدولة:

1. الرقابة التنفيذية: هي التي تقوم بها أجهزة حكومية أيا كان نوعها بغرض التأكد من حسن استخدام المال العام، تتمثل في الرقابة المستندية ورقابة الأداء الداخلية والخارجية السابقة منها ة اللاحقة
2. الرقابة التشريعية: هذا النوع من الرقابة تتولاها الهيئة التشريعية، بما لها من السلطة في الرقابة على المالية الدولية والاشراف على الإدارة وتباشر السلطة التشريعية بطرق متعددة
3. الرقابة الشعبية: هي تلك التي تقوم بها الافراد الشعب عن طريق تنظيماتهم التي قد توجد في بعض الدول بالإضافة الى رقابة السلطة التشريعية المنتجة منهم

خامسا: الرقابة من حيث وجهة نظر المحاسبية والاقتصادية

1. الرقابة المالية المستندية: هي الرقابة على المستندات والسجلات والدفاتر المالية للتأكد من ان الموارد حصلت وفقا للتعليمات، فهي رقابة بالأساليب المحاسبية المتعارف عليه
2. الرقابة الاقتصادية: هذا النوع من الرقابة هو عبارة عن تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده الى اهداف معينة محددة مسبقا

المطلب الثاني: الرقابة المالية أداء أساسية لترشيد النفقات العامة

لقد انجر عن ظاهرة تزايد الانفاق العام ضرورة البحث عن مصادر إضافية للإيرادات من اجل تغطية تلك الزيادة الحاصلة، فاضطرت الدولة الى استخدام كل الأساليب دون النظر إلى العواقب فلجأت إلى إصدار القروض العامة الاختيارية منها والاجبارية مما أوقع الدولة في موجات تضخمية، وبهذا أدت ظاهرة التزايد وضعف الإنتاجية إلى التفكير في ضرورة الرقابة بكل أشكالها سياسية وبرلمانية وقضائية وتقنية لأجل الوصول إلى ترشيد النفقات

الفصل الثاني : النفقات العامة

الى هنا يظهر جليا دور الرقابة المالية في كبح هذا التزايد المستمر لهذه النفقات دون الزيادة المتبوعة في المنفعة الحقيقية وذلك بوضع ضوابط حتى يؤدي الانفاق أثاره المرجوة، وهذا لا يتم إلا بضوابط منها ضابط المنفعة العامة، وضابط الاقتصاد في الانفاق

أولا: ضابط المنفعة العامة

إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بالقدر الذي تحققه من النفع العام الذي يترتب عنه، وبهذا إن لم يكن للنفقة أي فائدة او منفعة عائدة على الافراد في إي مجال ومهما كان فإن الدولة هنا لن تكون مبررة في تدخلها بالإنفاق

ثانيا: ضابط الاقتصاد في الانفاق

المقصود بهذا الضابط هو أن الحكومة وباقي الهيئات الإدارية عندما تمنح لها الإجازة لتنفيذ النفقات يجب عليها ألا تتفق إلا وفق الاعتمادات الممنوحة، كما يجب ان تتجنب كل سبل التبذير بان لا تتفق مبلغا دون مبرر، إذ عليها أن تسيّر وتلبي المرافق والمصالح العامة بأقل التكاليف، وكذلك تحقيق منفعة عامة بأقل التكاليف

المطلب الثالث: الهيئات المكلفون بالرقابة على النفقات العمومية

أولا: الرقابة القبلية على النفقات العمومية

يقصد بها صورة موافقة من اجهزة الرقابة على القرارات المتعلقة بالتصرف في الأموال وطبيعة الحال العمليات المراجعة، والرقابة هنا تتم على الجانب النفقات فقط فلا يتصور ان تتم الرقابة المسبقة على تحصيل الإيرادات لكن تعني الموافقة المسبقة على تقدير الإيرادات وتوزيع بنود المصروفات، وقد تمتد الى أكثر من ذلك فتشمل فحص المستندات والتأكد من سلامتها وهي رقابة مانعة لوقوع الأخطاء والمخالفات المالية في أكثر من الأحيان¹ المراقب المالي: هو شخص تابع لوزارة المالية ويتم تعيينه بمقتضى قرار وزاري يمضيه الوزير المكلف بالميزانية، يعمل بمساعدة مساعدين لع يعينون بموجب قرار وزاري ورقابة المراقب المالي هي رقابة شرعية وليس مراقبة ملائمة اذ انها تقوم على رقابة شرعية النفقة

مهمة المراقب المالي: تتمثل في مراقبة مشروعية عمليات التنفيذ النفقات العمومية ومطابقتها للأنظمة والقوانين المعمول بها إضافة الى الاشراف على الوضعية المالية للمؤسسات المكلفة بمراقبتها وتطبيق للمادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 414 -92 المؤرخ في 14/11/1992 والمتعلق بالإجراءات الالتزام بتحقيق المراقب المالي من:

1. صفة الامر بالصرف

2. مشروعية النفقة العمومية ومطابقتها للقوانين والأنظمة المعمول بها

¹-الجريدة الرسمية المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 11-381 المؤرخ في 21

نوفمبر 2011 المتعلق بمصالح المراقبة المالية

الفصل الثاني : النفقات العامة

3. توفر الاعتمادات او المناصب المالية

4. التخصيص القانوني للنفقة

5. مطابقة مبلغ الالتزام للعناصر المبينة في الوثيقة المرفقة

إضافة الى المهام المرتبطة بأثبات مشروعية النفقات العمومية عن طريق قبول او رفض وضع تأشيرة الدفع على الوثائق الخاصة، يطلع المراقب بالمهام إدارية أخرى حيث يغير هذا الأخير مستشار ماليا الامر بالصرف¹ صلاحياته : الرقابة القبلية على الالتزام بالنفقات العمومية الخاضعة، وتتمثل هذه الرقابة في فحص بطاقة الالتزام و سندات الاثبات المرفقة بها والمقدمة لهم من طرف الامرين بالصرف حيث يتم التحقق من الصفة الامر بالصرف او مفوضه القانوني عند الاقتضاء ومطابقة النفقة للقوانين والأنظمة السارية المفعول، وتوفر اعتمادات والمناصب المالية والصحة القانونية لحسم النفقة و الصحة المادية لمبلغ الالتزام وجود التأشيرات او الآراء الاستشارية المسبقة لمختلف السلطات والهيئات المختصة اذا كانت مفروضة قانونيا² ويعتبر المراقب المالي مسؤول شخصيا امام الهيئات المراقبة، ووزارة المالية على جميع المخالفات الصريحة للقوانين والأنظمة المعمول بها في مجال صرف النفقات العمومية، اذ يعتبر هذا الأخير مسؤول عن التأشيرات عبر القانونية

امام الغرفة التأديبية للميزانية والمالية التابعة لمجلس المحاسبة المؤهلة قانونيا لتحقيق ومراقبة نشاط المراقب المالي

ثانيا: الرقابة المرافقة على النفقات العمومية

المحاسب العمومي: هو كل موظف او عون له صفة القانونية للممارسة باسم الدولة او الجماعات المحلية والهيئات العمومية عمليات الإيرادات والنفقات وحيازة وتداول الأموال والقيم العمومية واما المشرع الجزائري فيعرف المحاسب العمومي عن طريق تعداد المهام المنوطة به، وذلك حسب المادة 33 من القانون رقم 90 21 المتعلق بالمحاسبة العمومية حيث يعد محاسبا عموميا في مفهوم هذه الاحكام كل شخص يعين قانونيا للقيام بعمليات التالية:

- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات
- ضمان حراسة الأموال او السندات او القيم او الأشياء او المواد المكلف بها وحفظها
- حركة حسابات الموجودات

¹-الجريدة الرسمية، المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالإجراءات الالتزام

²- الجريدة الرسمية المادة 9 مرجع سبق ذكره

الفصل الثاني : النفقات العامة

ثالثا: الرقابة المالية البعدية على النفقات العمومية

اللاحقة بعد تنفيذ الميزانية الدولة، من اجل كشف تمارس الرقابة الأخطاء التي يتعذر ظهورها في حالة مراجعتها بالانفراد، وتقوم بهذا النوع من الرقابة أجهزة مختصة بذلك، وقد أخذ المشرع الجزائري بهذا المبدأ حيث انشاء المفتشية العامة للمالية كجهاز رقابي دائم ومجلس المحاسبة كهيئة وطنية مستقلة للرقابة بعد التنفيذ والمجالس الشعبية من خلال الرقابة على المستوى المركزي واللامركزي.

المفتشية العامة للمالية:

انشاء وتنظيم المفتشية العامة للمالية: نشأت المفتشية العامة للمالية بسبب زيادة الكبيرة للنفقات العمومية نتيجة للتطور المتواصل لنشاطات الدولة في مختلف المجالات، انشأت هذه المؤسسة الرقابية في الجزائر بموجب المرسوم رقم 53/80 المؤرخ في 1 مارس 1980 لمتضمن احداث مفتشية عامة للمالية¹ والتي تنص مادته الأولى على انه : "تحدث هيئة للمراقبة تحت السلطة المباشرة لوزير المالية تسمى بالمفتشية العامة للمالية وتهدف المفتشية العامة الى تدعيم جهاز الرقابي بالرقابة الأخرى

اهداف تدخلات المفتشية العامة للمالية:

تتصب رقابة المفتشية العامة للمالية على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية والهيئات والأجهزة والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية كما تمارس الرقابة المالية ما يلي:²

- ✓ المؤسسات العمومية ذات طابع الصناعي والتجاري
- ✓ المستثمرات الفلاحية العمومية
- ✓ الهيئات الضمان الاجتماعي على اختلاف أنظمتها الاجتماعية
- ✓ كما يمكن ان تكلف المفتشية العامة إضافة الى مهام السابقة بإنجاز مهام تتمثل في دراسات او خبرات ذات طابع اقتصادي او مالي او تقني

¹ - المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 08 / 273

² - المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 08 - 273

الفصل الثاني : النفقات العامة

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل من مفاهيم عامة للنفقات وسياسة ترشيدها بطرق أمثل يمكن ان نعتبر ان النفقات احدى اهم صور توزيع الانفاق الذي بمقتضاه يتحقق نسيج اجتماعي متكامل لأجل التعايش وتحقيق رغبات الافراد في ظل مبدا تكافؤ الفرص في توزيع الثروات، فترشيد الانفاق العام لا يعني بالضرورة الضغط على الحكومة وانما يعتبر الطريقة الانجح التي تتخذها الحكومات في مسارها التنموي كون ان الانفاق يحد من ظاهرة التبذير والاستغلال الغير العقلاني للموارد مما يضمن استمراريتها على المدى الطويل وخاصة اذا ما اقترن بمبادئ الرقابة المالية والحكم الرشيد.

الفصل الثالث:

أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في

الجزائر

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

تمهيد:

يعتبر ترشيد الإنفاق العام وسيلة مهمة للخروج من معضلة قصور وشح مصادر التمويل بإعتباره إلتزام فعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في إستخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، وتجنب الإسراف والتبذير وضرورة التقيد بتحقيق أهداف كل عملية.

من هذا المنطق سوف يتم التطرق إلى دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر والحكم على مدى رشادته بدءا بدراسته الجوانب الفنية للنفقات العامة في الميزانية الدولة وتتبع تطورها خلال الفترة (2000-2019) وكذا مدى إنضباط سياسة الإنفاق العام في الجزائر بتحقيق السياسة الإقتصادية والإجتماعية، وذلك وفق ثلاث مباحث:

المبحث الثاني: واقع ترشيد النفقات العامة في الجزائر وفق الاليات المتبعة

المبحث الاول: دراسة الانفاق العام في الجزائر من حيث التصنيف والتطور

المبحث الثالث: تقييم أداء سياسة ترشيد الانفاق العام في الجزائر

المبحث الأول: دراسة الإنفاق العام في الجزائر من حيث التصنيف والتطور

إن دراسة النفقات العامة في الجزائر يعطي إنطباعا عن طبيعة دور الدولة في القيام بمختلف وظائفها وذلك من خلال إلقاء الضوء على تقسيمات النفقات العامة بالإضافة إلى تتبع تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2019).

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة حسب المشرع الجزائري

بعض دول العالم تصنف نفقاتها العامة تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري كما لذلك من أهمية بالغة فإن الجزائر وكغيرها من هذه الدول تعتمد تصنيف خاص بها لنفقاتها العامة، وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل، الطبيعة، والهدف.

واستنادا الى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 جويلية 1984 الخاص بقانون المالية المعدل والمتمم يمكن تقسيم النفقات العامة في الجزائر الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز¹

الفرع الأول: نفقات التسيير: هي كل نفقة يكون الهدف منها تسيير أداء مهام أجهزة الدولة بصفة عادية ومستمرة وكذا الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لضمان السير الحسن (صيانة العتاد، المعدات والأدوات، النفقات على الأجور..... الخ)

والجدير بالذكر هنا هو ان نفقات التسيير هي الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية دون استثناء، وفقا لقانون المالية للسنة المعنية، حيث تختص كل وزارة باعتماد مالي معين ثم تأتي بعد ذلك دور السلطة التنظيمية لتوزيع هذه الاعتمادات داخل كل وزارة معينة.

كما يجدر الإشارة الى نفقات التسيير لميزانية الجزائر تصدر في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية والذي خصص في سنة 2019 لميزانية التسيير قيمة إجمالية 4.276.292.4448.000 دج وتم توزيع الاعتمادات المفتوحة بموجبها على كل قطاع وزاري كما يلي:

¹-عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، المطبوعات الجامعية، 2005 الجزائر ص 46

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

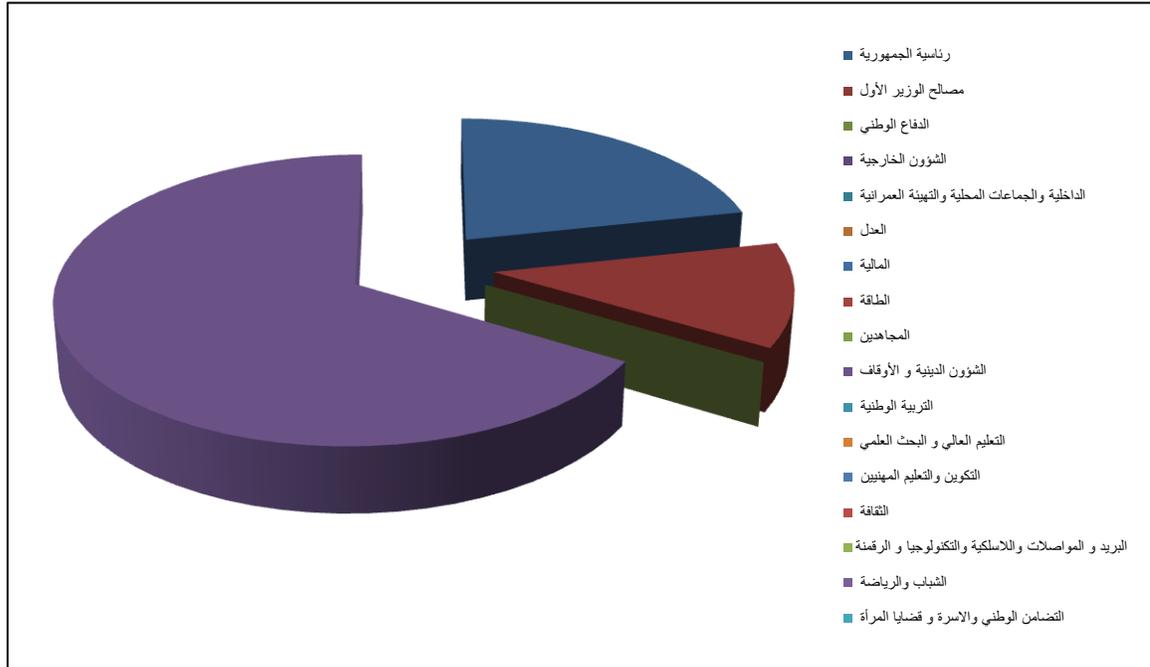
الجدول رقم (1): توزيع النفقات في ميزانية التسيير لسنة 2019

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
8.222.221.000	رئاسية الجمهورية
4.497.060.000	مصالح الوزير الأول
1.23.000.000.000	الدفاع الوطني
38.066.300.000	الشؤون الخارجية
418.409.273.000	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
75.862.145.000	العدل
86.980.203.000	المالية
50.800.596.000	الطاقة
224.959.977.000	المجاهدين
25.284.704.000	الشؤون الدينية و الأوقاف
709.558.540.000	التربية الوطنية
317.336.878.000	التعليم العالي و البحث العلمي
47.840.500.000	التكوين والتعليم المهنيين
15.284.380.000	الثقافة
2.312.296.000	البريد و المواصلات واللاسلكية والتكنولوجيا و الرقمنة
35.462.228.000	الشباب والرياضة
67.385.008.000	التضامن الوطني والاسرة و قضايا المرأة
4.727.613.000	الصناعة والمناجم
235.295.108.000	الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري
16.281.000.000	السكن والعمران والمدينة
18.378.207.000	التجارة
21.008.144.000	الاتصال
49.959.375.000	الاشغال العمومية والنقل
14.145.239.000	الموارد المائية

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

3.202.041.000	السياحة و السكان وإصلاح المستشفيات
398.970.409.000	العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي
153.695.039.000	العلاقات مع البرلمان
2.136.204.000	البيئة و الطاقة المتجددة
4.276.292.448.000	المجموع الفرعي
678.184.088.000	التكاليف المشتركة
4.954.476.536.000	المجموع العام

توزيع النفقات في ميزانية التسيير لسنة 2019 :



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 79

من الجدول نلاحظ أهمية كل وحدة وزارية، من خلال الاعتمادات المخصصة لها، ففي ميزانية 2019 تم التركيز على وزارة الدفاع الوطني بمبلغ 1.230.000.000.000 دج او ما يعادل 24.82% من مجموع نفقات التسيير ثم وزارة التربية الوطنية بمبلغ 709.558.540.000 دج او ما يعادل 14.32% من مجموع النفقات، أي ان الجزائر تسعى من خلال هذه المعطيات لضمان الاستقرار الوطني و كذلك رفع مستوى التعلم وتمكين

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

كافة افراد المجتمع من التمدريس لتحسين المستوى المعيشي وتحقيق رفاهية المجتمع، كما تم تسجيل مبلغ قيمته 418.409.271.000 دج او ما يعادل 8.44% بالنسبة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، بعد ذلك نجد قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بمبلغ 394.870.409.000 دج او ما يعادل 7.97 % ثم يليها قطاع العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي بمبلغ 253.695.059.000 دج او ما يعادل 5.12 % ويليهما قطاع المجاهدين بمبلغ 224.959.977.000 دج او ما يعادل 4.54 % من اجمالي نفقات التسيير.

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

اذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية، فان النفقات الاستثمارية او التجهيز توزع على قطاعات النشاطات المختلفة، مثل الزراعة والصناعة¹، حيث يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات، وتتفرع الى ثلاث أبواب:

✓ الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة

✓ اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

✓ النفقات الأخرى براس المال

ويمكن توضيح تصنيف النفقات التجهيز لسنة 2019 في الجدول (2) الموالي:

اعتمادات الدفع	رخص البرامج	القطاعات
61.242.919	1.331.320	الصناعة
235.599.403	160.787.844	الفلاحة والري
72.755.609	55.793.219	دعم الخدمات المنتجة
635.781.484	485.491.071	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
162.893.838	127.805.00	التربية والتكوين
146.552.448	70.673.722	المنشآت القاعدية والاجتماعية
423.428.891	99.685.110	دعم الحصول على السكن
600.000.000	800.000.000	مواضيع أخرى
100.000.000	100.000.000	المخططات البلدية للتنمية
2.438.254.592	1.901.567.286	المجموع الفرعي للاستثمار
		دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحساب

¹ - عمر يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص 48

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

671.953.450	/	التخصص الخاص وخفض نسبة الفوائد)
362.473.900	700.095.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة
100.000.000	-	تسوية الديون المستحقة على الدولة
30.000.000	-	إعادة رسملة البنوك
1.164.427.350	700.095.000	المجموع الفرعي لعمليات براس المال
3.602.681.942	2.601.622.286	مجموع ميزانية التجهيز

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 79

نلاحظ من الجدول السابق انخفاض نسبي في حصيلة نفقات التجهيز مقارنة بنظيرتها من نفقات التسيير لسنة 2019 وهو ما يمكننا من القول أن الدولة الجزائرية خلال هذه السنة استهدفت إدارة وتسيير أنشطتها المختلفة أكثر من عملها على رفع رصيدها من الناتج الوطني عبر إنفاقها على الإستثمارات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فعند التعمق في ثنايا هذه النفقات يتبين اعتمادها على النفقات الإستثمارية بـ 1.901.567.286 دج، هذه الأخيرة مثلت بـ 485.491.071 دج المنشآت القاعدية والإدارية بينما لم تتجاوز فيها النفقات على القطاع الصناعي 1.331.320 دج

المطلب الثاني: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 2000 - 2019

من خلال الجدول الاتي سيتم تحديد التطور في النفقات العامة في الجزائر

الجدول رقم (3) تطور الموازنة العامة في الجزائر من 2000 - 2019

السنوات	إيرادات الموازنة بالمليار	نفقات الموازنة بالمليار	رصيد الميزانية (إيرادات - نفقات)
2000	1578.1	1178.12	399.98
2002	1603.2	1550.64	52.56
2004	2229.7	1891.76	337.94
2006	3639.8	2453.01	1186.79
2008	5190.5	4191.05	999.45
2010	4379.6	4466.94	- 87.34
2012	6339.3	7058.17	- 718.87
2014	5738.4	6995.76	- 1257.36
2015	5103.1	7656.3	- 2553.2

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

-3236.6	7984.1	4747.5	* 2016
-1318.6	6882.1	5563.5	* 2017
- 1913.70	8628	6714.30	* 2018
- 559.6	7562	7002.4	* 2019

المصدر: وزارة المالية الجزائرية، مدونة السياسات والتوقعات، متوفرة على مواقع وزارة المالية، www. Mf. Gov. Dz من إعداد الطالبتين بالإعتماد على قانون المالية 2016-2017-2018

يتضح من الجدول ان العجز في الموازنة العامة ، عرف إنخفاض من 2000 إلى 2012 ، حيث انتقل بالأرقام المطلقة من 399 مليار دينار 718 مليار دينار وهذا راجع لتطبيق الدولة سياسة إنفاقية توسعية خلال، حيث عرفت الجزائر انخفاضا في الموازنة العامة من سنة 2008 الى 2014 وذلك بسبب إنخفاض في الجباية البترولية وارتفاع النفقات العامة، اما من حيث نسبة العجز الموازي الى الناتج المحلي الخام فقد انتقل من حوالي 1.5% سنة 2000 الى حوالي 20% سنة 2015 ، وسبب هذا العجز يرجع لسببين اثنين السبب الأول متعلق بتزايد حجم النفقات العمومية بمعدلات كبيرة جدا ، نتيجة البرامج التنموية انطلاقا من برنامج الانتعاش الاقتصادي الى برامج دعم النمو وتوطيده في الفترة ما بين 2000-2015 حيث تواصل ارتفاع النفقات الجارية من 1199.8 مليار دينار سنة 2000 الى حوالي 7984.1 مليار دينار (6.7 مرة) لمحدودية مساهمة القطاع الخاص، اما السبب الثاني فيتعلق بتراجع إيرادات الدولة في السنوات الأخيرة نتيجة انخفاض الحاد في أسعار النفط، وهو ما جعل الخطر مضاعف على التوازنات المالية للدولة واستقرارها ، مع العلم انه قد تم تمويل العجوزات المتتالية لسنتي 2014 و 2015 باقتطاعات من قائمة صندوق ضبط الموارد، اما في 2016 فبالإضافة الى اقتطاع قدره 1387.9 مليار دينار من (FRR)، لجات الخزينة العمومية الى مصادر أخرى لتمويل من بينها القرض الوطني وما يمكننا قوله ان العجوزات المرتفعة في الميزانية لاسيما في السنوات الأخيرة قد كشفت عن هشاشة كبيرة للمالية العامة وان نجمت هذه العجوزات عن انخفاض الإيرادات النفطية لكنها تعكس على حد سواء ضعف الضريبة العادية بالنظر الى المجال الكامن لتحصيل في هذا المجال والوزن الكبير بل و المفرط للنفقات العمومية .¹

المطلب الثالث: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2019

بعد أن تطرقنا في المطلب السابق إلى تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، سنحاول في هذا المطلب التركيز بشكل أدق على جانب النفقات ومراحل تطورها خلال نفس الفترة وفق ما يلي:

¹-الحسابات بالاعتماد على مدونة السياسات والتوقعات ، وزارة المالية ، منشورات تطور الناتج المحلي الخام من 2000 الى 2015 المتاح على الموقع : www.mf.gov.dz

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

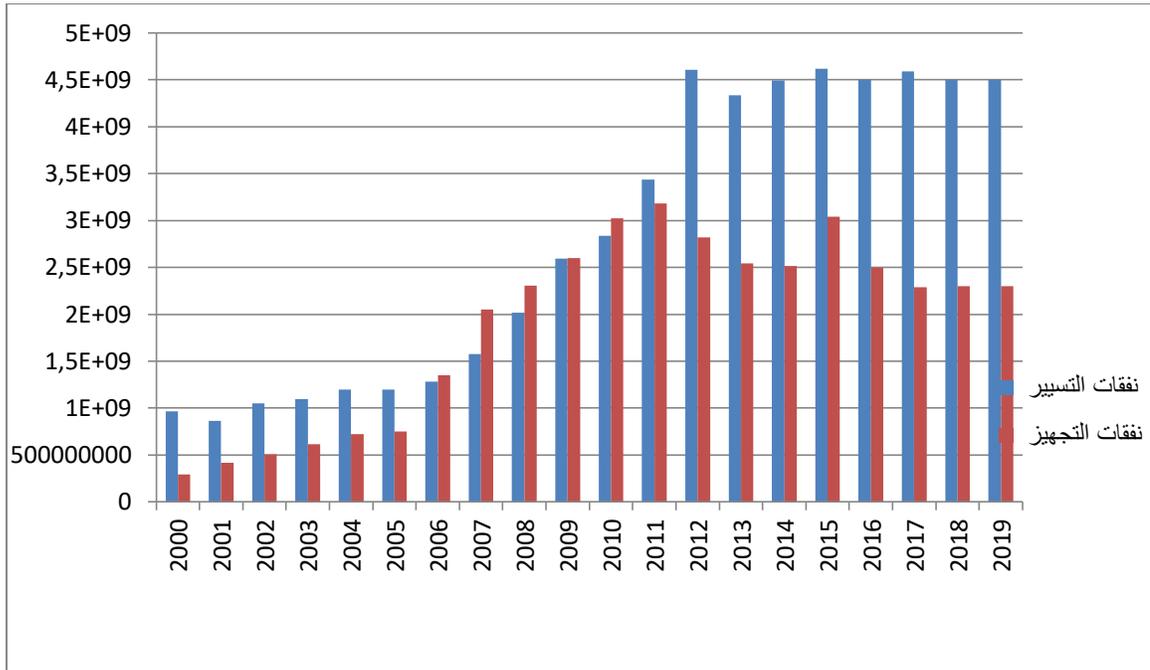
الفرع الاول: تطور حجم نفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019
الجدول رقم (4) يوضح حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات
2000	965322.146	290293.500	1255567.667
2001	863294.176	415500.000	1251794.176
2002	1050166.167	509678.000	1559844.176
2003	1097385.900	613724.000	1711109.000
2004	1200000.000	720000.000	1920000.000
2005	1200000.000	750000.000	1950000.000
2006	1283446.977	1347988.000	2631434.977
2007	1574943.361	2048815.000	3623758.361
2008	2017969.196	2304892.500	4322861.696
2009	2593741.485	2597717.000	5191458.485
2010	2837999.823	3022861.000	5860860.823
2011	3434306.634	3184120.000	6618426.634
2012	4608250.475	2820416.581	7428667.056
2013	4335614.484	2544206.660	6879821.144
2014	4494300.000	2514000.000	6995800.000
2015	4617000.000	3039300.000	7656300.000
2016	4500000.000	2500000.000	700000.000
2017	4591800.000	2291400.000	6883200.000
2018	4500000.000	2300000.000	6800000.000
2019	4500000.000	2300000.000	6800000.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

حجم النفقات العامة في الجزائر من 2000 الى 2019 :



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول السابق

من الجدول يتضح لنا تزايد المستمر للنفقات العمومية سواء نفقات التشغيل او نفقات التجهيز بحيث بلغت ذروتها سنة 2015 ثم تراجعت قليلا في السنوات اللاحقة بسبب الازمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول، والجزائر كغيرها من معظم الاقتصاديات العالمية تنطبق عليها ظاهرة تزايد النفقات العمومية التي أشرنا اليها في الفصل الثاني وترجع هذه الظاهرة في الجزائر للعديد من الأسباب نوجزها فيما يلي:

1. ارتفاع أسعار البترول مع تزايد الناتج الداخلي:

ان اقتصاد الجزائر يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع النفط و لقد عرفت أسعار هذا الأخير انتعاشا كبيرا خلال العشرية الأولى من القرن الحالي خصوصا مع بدايات 2005¹ حيث تجاوزت 54 دولار للبرميل ليسجل اعلی مستوى سنة 2008 وقد استمر الحفاظ على مستويات جيدة حتى نهاية 2014 هذه الأوضاع خلفت نوع من الارباح المالية للدولة سمحت لها بالتوسع في الانفاق العام بدون مشاكل

2. ارتفاع النمو السكاني مع زيادة معدلات النمو:

¹ [https:// prixdubaril. Com](https://prixdubaril.Com)

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

سجلت الجزائر خلال السنوات السابقة ارتفاعاً في عدد السكان بحيث انتقل من ¹: 32 مليون نسمة سنة 2000 إلى ما يقارب 43 مليون نسمة سنة 2018 هذه الزيادة في معدل النمو السكاني أدت إلى ارتفاع الطلب على الخدمات العمومية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التمدين، ومن المعلوم أن ارتفاع سكان المدن يزيد من الضغط على الخدمات العمومية (زيادة النفقات العمومية) وهم أكثر استهلاكاً مقارنة بسكان الأرياف

3. ارتفاع معدلات التضخم مع تدهور سعر صرف الدينار:

التضخم وانخفاض سعر الصرف من أسباب التزايد الظاهرية للنفقات العمومية (ارتفاع حجم الانفاق دون ارتفاع الخدمات العمومية المنتجة

4. سياسة التشغيل المنتهجة ومراجعة الأجور:

في ظل ضعف مساهمة القطاع الخاص في امتصاص الفائض من اليد العاملة في السوق انتهجت الجزائر مجموعة من السياسات من أجل القضاء على البطالة التي تجاوزت ² % 13.6 سنة 2015 وامتصاص الفائض من عرض العمل، وجل هذه السياسات تعتمد على التوسع في الانفاق العام سواء عن طريق التوظيف المباشر (ارتفاع نفقات التسيير) أو عن طريق خلق وكالات وصناديق تعني بالتشغيل وتمول عن طريق الخزينة العمومية مثل صندوق التامين على البطالة، وكالة تشغيل الشباب

الفرع الثاني: البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر منذ سنة 2000

اعتمدت الجزائر منذ بداية القرن الحالي على المجموعة من السياسات الاقتصادية أهمها التوسع في الانفاق العام خصوصاً في القطاع الأشغال العمومية والبناء من أجل تدارك العجز الذي كانت تعاني منه الدولة آنذاك في البنية التحتية من جهة وبسبب أهمية هذا القطاع كمحرك للنشاط الاقتصادي من جهة أخرى، بحيث سطرت الدولة خلال هذه الفترة مجموعة من البرامج الاقتصادية وخصصت لكل برنامج ائلفة مالية معتبرة على النحو التالي:

1. البرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004:

⁻¹ <https://prixdubarlil.com>

⁻² http://www.ONS.DZ/IMG/DSEmploi_0915.PDF

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

خصص له غلاف مالي يقدر ب 525 مليار دينار ما يعادل 7 مليار دولار، ثم توسع ليصبح 1216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار¹ وذلك لإعادة تقييم المشاريع و إضافة مشاريع تنموية جديدة، ويهدف هذا البرنامج الى الحد من الفقر وتحقيق التوازن الاقتصادي بالإضافة الى احداث توازن جهوي.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009

خصص له غلاف مالي يقدر ب 8705 مليار دينار ما يعادل 114 مليار دولار، والهدف الأساسي منه هو تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتطور البنى التحتية أي مواصلة انجاز المشاريع المسطرة في البرنامج السابق، وإنجاز مشاريع جديدة

3. برنامج توظيف النمو 2010 - 2014

بلغ اعتماده المالي 21214 مليار دينار ما يعادل 286 مليار دولار، لقد وجهت هذه المبالغ الضخمة الى مواصلة الاشغال في المشاريع الغير المستكملة (الطرق، شبكة توزيع المياه، برامج الإسكان)² هذا بالإضافة الى تسطير مشاريع جديدة في مختلف المجالات بالإضافة الى سياسات التشغيل، وتحسين المستوى المعيشي، وتحسين التنمية البشرية.

4. برنامج النمو الاقتصادي الجديد:

هو برنامج صادقت عليه الحكومة في 2016 يعرف بنموذج النمو الاقتصادي الجديد³ ويمتد حتى افق 2030 وهي رؤية اقتصادية تهدف أساسا الى التنوع الاقتصادي كاستراتيجية لفك الاقتصاد من التبعية الكلية لقطاع المحروقات، هذا بالإضافة الى عصرنة القطاع الفلاحي و تشجيع الاستثمار و ترشيد استهلاك الطاقة و تخفيض معدل استهلاك الطاقة الى النصف من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الحقيقية، وينفذ البرنامج على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى (2016 - 2019): يتم فيها بعث السياسة التنموية الجديدة للنموذج، وتحقيق نمو تدريجي للقيمة المضافة بمختلف القطاعات والوصول الى معدلات مستهدفة.

المرحلة الثانية (2020 - 2025): وهي مرحلة انتقالية كما هو مخطط لها تهدف الى تدارك الاقتصاد الوطني والنهوض بمختلف الاقتصاديات

¹ - سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاد المال والاعمال المجلد 1 العدد 1 مارس 2017 ص 210

² - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10 / 2012 ص

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

المرحلة الثالثة (2026_2030): يكون الاقتصاد في هذه المرحلة قد استفد قدراته الاستدراكية، بالإضافة الى بلوغ مستويات التوازن لمختلف المتغيرات الاقتصادية

المبحث الثاني: واقع ترشيد النفقات العامة في الجزائر وفق اليات السياسة المالية المتبعة

ان واقع ترشيد النفقات العامة في الجزائر ومن خلال ما تم التطرق اليه سابقا، يمكن ان يظهر هل هناك توافق او قصور في تطبيق هذه الاليات او هناك سياسة معتمدة وثابتة تسمح بالأثر الإيجابي على الموازنة العامة وبالتالي ترشيد النفقات العامة.

المطلب الأول: واقع ترشيد النفقات العامة من حيث هيكل النفقات

بسبب الأزمة التي بدأت تظهر مع سنة 2014 ، صدرت عدت تعليمات عن الوزير الأول وكذا وزير المالية تمهد لإجراءات تجميد المشاريع التي اتخذت سنة 2015 ففي البداية أصدرت الأوامر لمراقبة النفقات وتسقيفها لترشيد المال العام، ثم بعدها أصدرت أوامر بتحديد الأولويات على مستوى كل قطاع. فانهايار أسعار النفط في السوق العالمية ابتداء من الازمة المالية لسنة 2008 ، والتي اشتدت اثارها في السنوات اللاحقة ،وخاصة العجز الذي عرفته الحكومة سنة 2014 ، الزم المسؤولين إعادة النظر في طرق تسيير النفقات العمومية وترشيدها قدر المستطاع، فمن بين التدابير المتخذة للتغلب على هذا الوضع تجميد كل مشروع عمومي لم ينطلق إنجازاه بعد، فقد صدرت التعليمات من الوزير الأول " عبد الملك سلال " تحت رقم 149 بتاريخ 15 جوان 2015 ، المتعلقة بتجميد كل مشروع لم يتم انطلاق فيه ، الا في حالة استثنائية تكون بالموافقة الصريحة للوزير الأول التي تظل في كل الأحوال متوقفة على الأولويات التي حددتها الحكومة وعلى النضج الكامل للمشروع وعلى إعادة هيكلة برنامج القطاع على نحو يسمح بتمويله.

كما كلفت التعليمات كل أعوان المحاسبة العمومية لكل حسب اختصاصه وحدود مسؤوليته، بالسهر شخصيا على تنفيذ التعليمات المتعلقة بالتجميد، حيث يجب ان تولى العناية لاستكمال المشاريع ووضعها حيز الخدمة، وان تعكف في نفس الوقت على ترشيد النفقات واستغلالها الأمثل لدى صرف الاغلفة الممنوحة لمختلف الدوائر الوزارية. وعليه فالمشاريع المسجلة ضمن البرنامج الخماسي 2015 – 2019 قد تم تجميد معظمها الى اشعار اخر، بالإضافة الى ان المشاريع العمومية التي كانت مسجلة ضمن البرامج التنموية السابقة التي لم ينطلق في إنجازها قد جمدت أيضا بالرغم من كونها قد تحصلت على رخص البرامج واعتمادات الدفع في السنوات السابقة لكن لأسباب إدارية او أخرى قد تأخر انطلاق في إنجازها وطبقت عليها التعليمات المتعلقة بالتجميد، فهي لم تلغى لكن تأجل لوقت اخر.

المطلب الثاني: واقع ترشيد النفقات العامة من حيث ترحيل الاعتمادات ورخص البرامج

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

عرفت المحاسبة العمومية إصلاحات جديدة على مستوى طرق تسيير المشاريع العمومية واهم هذه الإصلاحات والأنظمة الجديدة والمعدلة: نظام البرامج واعتمادات الدفع

الفرع الاول: رخصة البرنامج

يقصد بها المبلغ الإجمالي اللازم لتنفيذ البرامج في ميزانية السنة الأولى التي ينطلق فيها الإنجاز، في صورة اعتمادات تقديرية، وهو الأمر الذي يسمح للمسير المعين خلال السنوات القادمة بالالتزام اتجاه الغير وابرار العقود واجراء طلبات التمويل، وهو على علم بانه سيحصل الاعتمادات اللازمة.¹ وعلى هذا فان رخصة البرنامج تشكل بمثابة ترخيص بالالتزام في حدود سقف محدد، وهي تتميز بما يلي من الخصائص:²

_ انها غير محددة المدة، أي انها ذات طابع متعدد السنوات وهو ما يجعلها تشكل استثناء على مبدأ السنوية للميزانية العامة

_ انها مبالغ تسمح فقط بالالتزام دون الدفع

_ انها قابلة لإعادة التقييم برفع مبلغها او تخفيضه، وذلك مثله في حالة تغيير في الأسعار او تغيير على مستوى التقني، غير ان تخفيض اعتمادات الرخصة يسلبها لاحقا كل إمكانية لرفع مبلغها

الفرع الثاني: اعتمادات الدفع

حسب المادة السادسة من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية فان اعتمادات الدفع تتمثل في " التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها او تحويلها ودفعها لتغطية الالتزامات المبرمجة في إطار رخصة البرامج" وعلى هذا فان اعتمادات الدفع تأتي في شكل أقساط مالية سنوية، تمنح ضمن المبلغ الأقصى لرخصة البرامج، وتخصص وفق رزنامة الإنجاز المخطط لها بصدد كل عملية تجهيز، وتعد ضرورية لتنفيذ رخص البرامج والقيام بإجراءات التسديد.³

الفرع الثالث: الالتزام القانوني والمحاسبي وحساب التخصيص الخاص

أولا: الالتزام القانوني: الالتزام القانوني هو المسؤولية القانونية عن التقارير المالية والاختفاء المحاسبية الناتجة عن قصد المحاسب بسبب سوء النية.

¹-يساعد علي، الميزانية، محاضرة مطبوعة ملقاة بالمدرسة عليا للقضاء، مادة المالية العامة، الدفعة 16 ، 2005 - 2006 ص 61

²- يساعد علي، مرجع سبق ذكره ص 62

³-خرشي النوري، تسيير المشاريع في ظل إطار تنظيم الصفقات العمومية، دار الخلدونية، الجزائر ، 2001 ص 84

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

حسب مضمون التعليم رقم 02 الصادرة من طرف السيد وزير المالية بتاريخ 6 فيفري 2017 , فان الالتزام القانوني هو الالتزام العادي والمعمول به، ولكن دون ذكر المتبقي الحالي والمتبقي الجديد ويذكر فيه مبلغ الالتزام فقط.

ثانيا: الالتزام المحاسبي: الالتزام المحاسبي هو المسؤولية المهنية والأخلاقية بحكم طبيعة عمل المحاسب على القيود المحاسبية وإنجاز حسابات المؤسسة على الشكل الأمثل.

ثالثا: حساب التخصيص الخاص : حسب المادة 120 من القانون المالية لسنة 2017 فانه: يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقمه 145-302 وعنوانه " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز " ويقيد في هذا الحساب: ¹

في باب الإيرادات

-مبلغ قدره (300.000.000.000) ناتج عن حسابات التخصيص الخاص رقم 115 -302 , ورقم 120 -302 , ورقم 143 -302 , عقب اقفالها.

_ مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار

في باب النفقات

_ النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة

_ النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2016

يعتبر ترحيل الاعتمادات أحد المخارج المعتمدة لتجاوز قاعدة سنوية موازنة وهو اجراء يسمح للحكومة بترحيل النفقات غير المستعملة في السنة المالية الحالية لاستعمالها في السنة المالية المقبلة، ولكن المشرع الجزائري يرخص باستعمال هذه التقنية الا في حالة أبواب الموازنة الخاصة بالدعم الاقتصادي والاجتماعي الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري حسب إجراءات الموازنة المعمول بها لم تتفق بمجملها وترحل وتستعمل في السنة المقبلة، لكن هناك اشكال معينة يتمثل في كون هذه الرخصة المهمة في مجال حماية الأموال غير المستعملة في السنة مالية معينة ان ترحل الى السنة المقبلة , لا تطبق في الجزائر على كل أنواع نفقات التسيير, مما أدى الى ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال, وذلك عند قرب انتهاء السنة المالية تسارع كل هيئة في استعمال الأموال المتبقية باي صورة من الصور, مما ينتج عنه كثير من التبذير للموارد العامة فضلا عن سوء استخدامها

¹ - المادة 120 من القانون رقم 16 - 14 المتضمن لقانون المالية لسنة 2017, المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق ل 28 ديسمبر 2016

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

لكن الامر يختلف في حالة موازنة التجهيز، فان عنصر ترحيل الاعتمادات يعتبر امر الي ومعمول به حيث يتم ترحيل كل الاعتمادات المتبقية الى سنة المقبلة من طرف مصالح معينة ومصالح التخطيط. اما فيما خص رخص البرنامج فهي متعلقة بنفقات التجهيز والاستثمار ونفقات براس المال لموازنة الدولة خلال عدة سنوات، والمتعلقة بالاستثمارات البنية التحتية غالبا، ويطلق على نفقات براس المال للموازنة الملحقة والمؤسسات الإدارية، تجزا الى حصص سنوية تسمى اعتمادات الدفع، من اجل تسريع انجاز المشاريع الاستثمارية ومن خلال تعديل رخص البرامج الموجهة لهذه الإدارة او تستطيع الدولة في السنوات المقبلة تحديد مستوى النفقات العامة المنجزة في هذا القطاع وبالتالي يمكن للحكومة ان تقرر الزيادة في الاعتمادات او التقليل منها على حسب مقدار الإنجاز ولكن هذا الامر غير مسير في حالة نفقات التسيير لانها غير مرئية وتتكون من 70 % الى 80 % من الأجور و المنح.

المطلب الثالث: واقع الترشيح من حيث الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة

من حيث الوثائق المسندة للموازنة ينص الميثاق الذي أصدره صندوق النقد الدولي FMI على ضرورة ان يخضع كل التزام او إنفاق من الأموال العامة لمجموعة من القوانين الموازنة ولقواعد إدارية معلقة، وان يتاح للجمهور المعلومات الكاملة عن الأنشطة الحكومية السابقة والحالية والمتوقعة في مجال المالية العامة وذلك من خلال تقديم الوثائق اللازمة: وثائق الموازنة، الحسابات الختامية، وسائر الوثائق والتقارير التي توضح أنشطة الحكومة في الموازنة العامة¹

في الجزائر توجد صعوبات في الحصول على الوثائق المعلنة والمرافقة للموازنة العامة الخاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية، فيما عدا الجداول التالية التي تظهر في قانون المالية السنوي: تشير المادة 68 من القانون 84 / 17 المتعلق بقوانين المالية "يرفق قانون المالية لسنة بما يلي: ".... قائمة الحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة لهذه الحسابات " الا انه لا تتوفر أي معلومات حول الحسابات الخاصة بالخزينة، ماعدا مبالغ الاعتمادات المخصصة من طرف الموازنة العامة لفائدة حسابات التخصيص.

المطلب الرابع: واقع الترشيح من حيث إشكالية تطبيق قانون ضبط الموازنة العامة بالاعتباره معيار لتقييم الأداء

¹ - صندوق النقد الدولي، الميثاق المنقح للممارسات السلمية في مجال المالية العامة، تم تحديثه في 28 فيفري 2001، ص 1

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

تنص المادة 160 من الدستور 1996 ان الحكومة تقدم لكل غرفة من البرلمان استعمالات الاعتمادات المالية التي اقترتها لكل سنة مالية، وذكر في فقرتها الثانية: " تختم السنة المالية بالتصويت على قانون يتضمن تسوية موازنة السنة المالية المعينة من قبل غرفتي البرلمان فاذا كانت الدورة تفتح بقانون المالية الذي يحمل الأرقام التقديرية المنتظر تحقيقها فان هذه الدورة تختتم بقانون يضبط الموازنة loi de règlement budgétaire (المواد 05 , 76 , 77 , 78 , من القانون 84 / 17) " وهو الذي يضبط نهائيا الموازنة العامة للدولة المنفذة , حيث يحدد المبالغ النهائية للإيرادات والنفقات¹

فمن جانب الترشيح يجب ان ينظر لهذا القانون كميّار لتقييم الأداء، ويجب ان يرفق القانون ضبط الموازنة العامة مختلف الاقتراحات والنقائص التي اصابته الموازنة العامة، مما يطغى على العملية الجانب الإيجابية من حيث التقييم، وبالتالي أخذ جميع التدابير التي بدورها يمكن ان تساهم في حسن التخصص وكذا كفاءة الاستخدام، فتحديد المبالغ النهائية للإيرادات والنفقات العامة يعد إشكالية في حد ذاتها، فبهذه الطريقة لا يمكن تحديد مختلف الاختلالات التي اصابته السنة المالية والتي يمكن معالجتها وفق السياسة المالية المتبعة وبالتالي خلق نوع من تقييم الأداء ونوع من البحث عن حسن التخصيص وتحقيق الكفاءة في الاستخدام .

المبحث الثالث: تقييم أداء سياسة ترشيح الانفاق العام في الجزائر

إن الحكم على أداء سياسة الانفاق العام في دولة معينة يتم من خلال متابعة النتائج المحققة ومقارنتها مع تلك المسطرة مع مراعاة مدة الإنجاز وحجم الإنفاق بدون إغفال جودة الخدمة العمومية المقدمة، سنحاول فيما يلي أن نقيس كفاءة سياسة الإنفاق العام في الجزائر من خلال دراسة أداء مختلف المؤشرات التي تعكس أداء سياسة الإنفاق العام

المطلب الأول: قياس كفاءة الانفاق العام في الجزائر

لتقييم كفاءة الانفاق العام في الجزائر سنحاول قياس كفاءة لعينة من الدول (دول الشرق المتوسط وشمال افريقيا)، ونقارن أدائها مع الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: قياس كفاءة الانفاق العام PSE

لتحديد كفاءة الانفاق العام للدولة ينبغي مقارنة المخرجات (الأداء) بالمدخلات (النفقات) والكفاءة يمكن ان ننظر اليها من منظورين اما بتعظيم المخرجات عند استخدام حد معين من النفقات، او بضغط النفقات الى أدنى مستوى معين مع المحافظة على نفس الأداء (المخرجات)

جدول رقم (5) يوضح مدخلات ومخرجات سياسة الانفاق العام:

¹ -محمد مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 158

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

المخرجات	المدخلات
أداء الإدارة العامة	نسبة النفقات الخارجية الى الناتج الداخلي
البنى التحتية	نسبة النفقات الرأسمالية الى الناتج الداخلي
الصحة	نسبة الانفاق على الصحة الى الناتج الداخلي
التعليم	نسبة الانفاق على التعليم الى الناتج الداخلي
الاستقرار الاقتصادي	نسبة الانفاق العام الكلي الى الناتج الداخلي
عدالة توزيع الدخل	نسبة التحويلات الاجتماعية الى الناتج الداخلي

1. أداء الانفاق العام PSP: يمثل الجدول أداء الانفاق العام في عينة من الدول تضم 15 دولة تتطرق من خلاله لأداء 5 قطاعات (الإدارة العامة، البنى التحتية، الاستقرار الاقتصادي، الصحة، التعليم) وذلك حسب الاحصائيات المتوفرة. 2015 - 2019

الجدول (6) يوضح أداء الانفاق العام PSP:

البلدان	أداء الانفاق العام	أداء البنى التحتية	الاستقرار الاقتصادي	الصحة	التعليم	الأداء PSP
الأردن	0.62	0.63	0.58	0.82	0.66	0.582
الإمارات	0.79	0.89	0.85	0.83	0.71	0.74
البحرين	0.68	0.73	0.60	0.87	0.69	0.618
تونس	0.53	0.56	0.60	0.84	0.58	0.52
الجزائر	0.48	0.53	0.68	0.81	0.57	0.474
السعودية	0.68	0.74	0.79	0.84	0.71	0.68
عمان	0.68	0.72	0.66	0.81	0.63	0.624
قطر	0.71	0.8	0.92	0.88	0.71	0.712
الكويت	0.56	0.63	0.90	0.85	0.57	0.624
لبنان	0.45	0.46	0.44	0.83	0.63	0.482
مصر	0.52	0.59	0.39	0.73	0.50	0.47

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

0.59	0.50	0.77	0.77	0.65	0.60	المغرب
0.29	0.32	0.61	0.34	0.27	0.34	اليمن
0.60	0.65	0.82	0.67	0.66	0.54	تركيا
0.61	0.63	0.84	0.63	0.62	0.48	ايران

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير التنافسية العالمي

من الجدول نلاحظ انه فيما يخص الإدارة العامة كان أحسن أداء في دولة الامارات 0.79 ثم قطر 0.71 اما الجزائر فلقد احتلت المرتبة التاسعة رفقة إيران بأداء 0.48 واسوا أداء حققته اليمن ب رصيد 0.34 فيما يخص البنى التحتية أحسن أداء حققته دولة الامارات 0.89 ثم قطر 0.81 ثم السعودية 0.71 اما الجزائر احتلت المرتبة 13 برصيد 0.53 واسوء أداء اليمن 0.2 بالنسبة لدرجة الاستقرار الاقتصادي أحسن أداء حققته قطر 0.92 ثم تليها الكويت 0.9 ثم الامارات 0.85 اما الجزائر فلقد احتلت المرتبة 6 بأداء 0.68 كما نلاحظ ان أحسن أداء لمؤشر الصحة ضمن العينة كان من نصيب قطر 0.88 ثم البحرين 0.87 ثم الكويت 0.85 اما الجزائر حققت أداء 0.81 واسوء أداء حققته اليمن 0.61 اما بالنسبة للتعليم أحسن أداء كان من نصيب الامارات والسعودية وقطر ب 0.71 ثم الكويت 0.69 وحلت الجزائر في المرتبة 11 اما فيما يخص الأداء العام لسياسة الانفاق العام PSP سجل اعلى رصيد في دولة الامارات 0.74 ثم قطر 0.71 ثم السعودية 0.68 اما الجزائر فلقد حققت 0.474 لتحل المرتبة العاشرة واسوء أداء كان في اليمن 0.29

2. كفاءة الانفاق العام PSE

2_1 الانفاق العام في بعض القطاعات في الدول : يوضح الجدول الموالي حجم الانفاق العام لدول العينة كنسبة مئوية من الناتج الخام لكل دولة خلال الفترة المعتمدة من 2014 – 2019 وذلك حتى يتسنى لنا مقارنة بين الدول فيما يخص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي و طريقة تخصيص النفقات العمومية. جدول رقم (7) يوضح متوسط الانفاق العام (% PIB) في الفترة (2015-2019):

البلدان	الانفاق الكلي	النفقات الجارية	الانفاق الرأسمالي	الانفاق على الصحة	الانفاق على التعليم
الأردن	29	26	2.5	7.5	3.6

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

-	3.4	3.9	26	30	الإمارات
2.4	4.7	3.1	25	33	البحرين
6.4	6.9	06	22	30	تونس
4.3	6.5	16	27	39	الجزائر
5.1	5.1	10	25	38	السعودية
06	3.5	16	30	45	عمان
3.4	2.4	12	20	33	قطر
3.8	3.6	04	45	51	الكويت
2.5	7.8	1.2	26	29	لبنان
3.8	05	2.5	25	31	مصر
5.2	5.3	6.3	22	30	المغرب
4.3	4.3	2.9	28	34	تركيا
3.4	7.4	2.7	15	17	ايران

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي وصندوق النقد العربي

من الجدول نلاحظ ان الجزائر من بين أكثر دول العينة تدخلًا في النشاط الاقتصادي بعد الكويت وسلطنة عمان بحيث تجاوز الانفاق العام في ال جزائر 39% من الناتج الداخلي الخام وينطبق ذلك على النفقات الجارية بحيث بلغت 27% اما فيما يخص النفقات الرأسمالية تعتبر أكثر الدول إنفاقا رفقة سلطنة عمان بحيث بلغت 16% بالنسبة للإنفاق على الصحة تتصدر القائمة لبنان ب 7.8% ثم الأردن 7.5% ثم إيران 7.4% في المرتبة الخامسة الجزائر بمعدل 6.5%

اما فيما يخص الانفاق على التعليم نجد أكثر الدول إنفاقا على التعليم تونس بمعدل 6.4% ثم سلطنة عمان 6% ثم السعودية 5.1%

2- 2 حساب كفاءة الانفاق العام :

باستخدام معطيات الجدول السابق رقم (7) نستخرج كفاءة الانفاق العام في العينة المدروسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (8) يوضح كفاءة الانفاق:

البلدان	كفاءة الإدارة	كفاءة البنى	كفاءة	كفاءة التعليم	كفاءة PSE
---------	---------------	-------------	-------	---------------	-----------

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

		الصحة	الاستقرار الاقتصادي	التحتية	العامية	
الأردن	0.49	0.62	0.30	0.01	0.47	0.37
الامارات	0.77	0.55	0.64	0.52	-	0.62
البحرين	0.64	0.57	0.22	0.30	1.00	0.54
تونس	0.50	0.17	0.30	0.05	0.00	0.20
الجزائر	0.22	0.00	0.14	0.06	0.21	0.12
السعودية	0.64	0.11	0.33	0.22	0.24	0.30
عمان	0.44	0.03	0.085	0.48	0.07	0.22
قطر	1	0.098	0.62	1.00	0.60	0.66
الكويت	0.00	0.35	0.2	0.49	0.30	0.26
لبنان	0.21	1.00	0.10	0.00	0.81	0.42
مصر	0.36	0.57	0.00	0.15	0.20	0.25
المغرب	0.64	0.19	0.53	0.14	0.02	0.30
تركيا	0.29	0.55	0.29	0.32	0.30	0.35
ايران	0.84	0.56	1.00	0.02	0.48	0.58

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الجدول السابق

من الجدول نلاحظ ان كفاءة النفقات الجارية كانت ذات كفاءة عالية في قطر 1.00 ثم تليها الامارات 0.77 اسوء أداء حققته الكويت بينما حققت الجزائر معدل كفاءة 0.22 ثم تركيا 0.21

✓ أداء سجل بمصر

✓ بالنسبة لصحة: أحسن كفاءة سجلتها قطر بينما اسوء كفاءة سجلتها لبنان وبالنسبة للجزائر سجلت كفاءة ضعيفة 0.06

✓ اما التعليم أحسن كفاءة سجلت بالبحرين واسوء كفاءة سجلتها تونس اما بالنسبة للجزائر فقد بلغت كفاءة النفقات الرأسمالية: أحسن أداء سجلته لبنان 100 ثم البحرين 0.57 واسوء أداء كان في الجزائر

✓ بالنسبة للاستقرار الاقتصادي: أحسن كفاءة سجلت بإيران ثم الامارات واسوء الانفاق على التعليم 0.21

بشكل عام فان الاقتصاديات الأكثر كفاءة في الانفاق العام نجد قطر 0.66 ثم الامارات 0.62 ثم إيران 0.58 واسوء كفاءة سجلتها الجزائر 0.12

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

الفرع الثاني: تقييم سياسة ترشيد النفقات العامة في الجزائر للحد من عجز الميزانية العامة

لا يمكن الحكم على نجاح أو فشل سياسة ترشيد الانفاق العام لكونها مازالت قيد التنفيذ لكن يمكن القول ان هناك مجموعة من عراقيل والتحديات تقف امام نجاح هذه السياسة ومن بين هذه العراقيل نذكر:

- ان هذه الإجراءات الترشيدية التي اتخذتها السلطات الجزائرية في مواجهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في المدى القصير، وذلك لنضوب الهوامش الوقائية للمالية العامة في شهر فيفري 2017، والمتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات مع استمرار انهيار أسعار النفط.¹
- ان الترشيد الحقيقي للنفقات يكون في كل الأوقات، وهذا بهدف التحكم في النفقات وضمان التمويل في المستقبل كخطة استراتيجية
- ضعف التنوع الإقتصادي المستدام: حيث يعتبر إقتصاد الجزائر " إقتصادا ريعيا " بامتياز، اذ تعتمد في نشاطها الإقتصادي على مورد طبيعي احادي لتوليد الدخل وهو " النفط" الامر الذي جعل الإقتصاد في عرضة دائمة ومتواصلة للصدمات الخارجية، وفضلا عن الازمات الدورية المصاحبة لهذا المورد والناجمة بالأساس عن التقلبات في أسعاره، ولعل خير دليل على هذه الازمة النفطية الراهنة التي عصفت بالإقتصاد الجزائري، الامر الذي يعجل بضرورة التوجه الإقتصادي نحو بدائل تساهم في تنوع الإقتصاد الجزائري، و الابتعاد من تبعية الربيع البترولي²
- ومن اجل القيام بتنوع الإقتصاد الوطني يجب على الدولة الجزائرية ان تفعل القطاع الخاص وتعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة الى عمل على إقامة شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص وتفعيل مختلف القطاعات الراكدة والتي تملك فيها الجزائر مؤهلات كبيرة³
- صادقت الجزائر على عدة اتفاقيات دولية وقامت بوضع قوانين عن طريق مراسيم تنفيذية تنص على مبدا تحقيق العدالة، لكن بالرجوع الى الواقع نجد ان العدالة شبه معدومة وغائبة تماما، وهذا ما بين التحديات التي تواجه ترشيد الانفاق العام وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها:
- تحقيق المصالح الشخصية على حساب اشخاص اخرين
- عدم وجود نصوص قانونية فعالة والفراغ القانوني لهذه النصوص التي لا تجسد على ارض الواقع

¹- كزيز نسرين، دور ترشيد الانفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017) مجلة الإبداع، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017، ص ص 114 115

²- زمروت خالد، التنوع الإقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة المالية، المجلد 6 العدد 3 الجزائر 2017 ص 1193

³-خومية فتيحة، اثر الازمات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر، دراسة حالة الفترة 2000-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2018 ص 206

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

- هيمنة ذوي النفوذ على العدالة
- عدم وجود الكفاءة والخبرة في المحاكم الجزائرية
- انخراط الجزائر في تضيق سياسة تكريس الفقر والتهميش الليبرالي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الرأسمالية الاحتكارية
- عدم وجود رقابة فعالة في الجزائر
- تفشي ظاهرة اختلاس الأموال العمومية

المطلب الثاني: الطرق الحديثة لتسيير الموازنة العامة

الفرع الأول: دوافع عصرنه نظام الموازنة

ان مشروع عصرنه نظام الميزانية جاء لتجاوز العقبات والنقائص التي شهدها النظام القديم، كما جاء استجابة لتوصيات المنظمات والمؤسسات الدولية على غرار صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وذلك في إطار وضع قواعد ونظم عالمية موحدة للميزانية العامة، وهناك العديد من الأسباب والدوافع الداخلية التي حتمت على الجزائر تبني مشروع عصرنه نظم الموازنة

1. غياب قانون عضوي منظم لقوانين المالية:

ان القانون المنظم لقوانين المالية هو بمثابة دستور المالية العامة في الدولة لضمان استقرار القواعد التنظيمية والإجرائية، ولضمان عدم تلاعب الحكومات المتعاقبة بهذه الإجراءات والقواعد، وعليه لابد من وجود قانون عضوي منظم لقوانين المالية الا انه قانون 84-17 بالرغم من كل الجهود لم يرقى الى مستوى القوانين العضوية فهو قانون عادي حيث تم تعديله بالعديد من القوانين العادية , اضع الى ذلك ان دستور 1996 و التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016 صنف القانون المتعلق بقوانين المالية ضمن القوانين العضوية وذلك في المادة 141¹ من الدستور كما نصت المادة 213 على " يستمر سريان مفعول القوانين العادية التي حولها هذا الدستور الى قوانين عضوية الى ان تعديل او تستبدل وفق الإجراءات الدستورية"² , وهي إشارة واضحة الى

¹- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مارس 2016 ص18

²- مرجع سبق ذكره ص 26

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

ضرورة خلق قانون عضوي منظم لقوانين المالية غير قابلة للتعديل عن طريق قانون عادي ويعد بمثابة دستور مالي للدولة , ثم ان القانون 84- 17 لم يواكب التطورات الاقتصادية و السياسية المحلية والدولية التي شهدتها الجزائر ويفتقر الى الوضوح و الشفافية

2. توصيات المؤسسات الإقليمية والدولية:

ان برنامج عصرنة نظام الميزانية جاء بتوصية من العديد المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والاتحاد الأوروبي في إطار التعاون الجزائري الأوروبي، عن طريق برنامج دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة (P3A) بحيث تم البرامج من خلال عدة مراحل :¹ المرحلة الأولى : 2004- 2007 بقيادة وتمويل من البنك العالمي ثم مرحلة الثانية : 2008 - 2012 بتمويل من الدولة الجزائرية، وإضافة الى ذلك فلقد اعتمدت الدولة على الطرق الكلاسيكية في اعداد وتنفيذ الموازنة ولم تواكب التطورات الإقليمية و الدولية التي لم تعد الدولة في منأى عنها، ففي تقرير برنامج الانفاق العام و المسائلة المالية، أشار الى العديد من النقائص المتعلقة بتسيير المالية العامة في الجزائر بحيث أشار الى غياب التخطيط الاستراتيجي في اعداد الميزانية , كما أشار الى نقائص فيما يتعلق بالرقابة الداخلية و الخارجية في تنفيذ الميزانية مع غياب الشفافية و الوضوح وصعوبة الوصول الى المعلومة المتعلقة بالسياسة المالية من طرف الجمهور .

3. التطورات الاقتصادية والسياسية:

مند مطلع التسعينات من القرن الماضي اجرت العديد من الإصلاحات التي مست الهياكل الاقتصادية للدولة لتتماشى مع قواعد اقتصاد السوق وفك احتكار الدولة عن مختلف النشاطات الاقتصادية، الا انه في الجانب السياسة المالية ونظام الموازنة اكتفت ببعض التعديلات التي أجريت على القانون 84- 17 كما أشرنا سابقا، والتوجه الجديد للحكومة سواء على الصعيد الاقتصادي او السياسي يقتضي الانفتاح وتعزيز مشاركة الجمهور في اعداد ومتابعة تنفيذ السياسات العامة والشفافية لذلك كان من اللازم القيام بهذه الإصلاحات لتمكين الحكومة من توجيه السياسة المالية بكفاءة وفعالية وتخصيص أمثل للموارد لضمان معدلات إيجابية، ومستقرة للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل والحد من التشوّهات الاقتصادية التي يمكن ان تحدثها السياسات على الهيكل الاقتصادي للدولة.

الفرع الثاني: الجوانب التي مستها الإصلاحات

¹ - برنامج دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة (P3A) هو برنامج تديره وزارة التجارة الجزائرية ويموله الاتحاد الأوروبي، تم اقراره وتنفيذه من قبل السلطات الجزائرية والاوربية، بعد دخول اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 2005 ثم التوقيع على اتفاقية تمويل هذا البرنامج في عام 2008 وتم اطلاقه بشكل فعال في عام 2009

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

مشروع عصرنه نظام الموازنة في الجزائر اهتم بالعديد من الجوانب الإجرائية المتعلقة بأعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية العامة للدولة، وذلك استجابة للمعايير والقواعد الإجرائية المعمول بها دولياً، وفيما يلي سنحاول ادراج مختلف هذه الجوانب:

1. العمل بميزانية البرامج والنتائج او الأداء :

لقد اعتمدت الدولة على الطريقة التقليدية في اعداد الموازنة العامة (ميزانية البنود) والتي تركز على الرقابة على المدخلات أي مدى تقيد الجهات الإدارية المختلفة بصرف النفقات العمومية المخصصة لها دون الاهتمام بالمرجات او النتائج المحققة من طرف هذه الجهات، وهذا ينجم عنه اهدار المال العام وانحراف عن الأهداف المسطرة، في ظل الإصلاحات الجديدة اتجهت الحكومة على انتهاج تقنية ميزانية البرامج والأداء بحيث من خلالها يتم التركيز على النتائج المحققة بدل الوسائل المستعملة، بحيث يتم توزيع المخصصات المالية على مختلف الوزارات على أساس البرامج و ليس الوظائف للوصول الى الأهداف المسطرة من طرف الحكومة وقد تم الإشارة الى هذه النقطة في المواد 23 و28 و 79 من القانون 18 - 15 المشار اليه سابقا مما يمكن للمسير العمومي اعتماد مبدا الإدارة بالأهداف¹ التي تم الإشارة إليها في المادة 02 من نفس القانون، الامر الذي يعطي له نوع من الحرية في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق النتائج الموافقة للأهداف المحددة مسبقا.

2. إعتامد الميزانية المتعددة السنوات :

إن التخطيط الإستراتيجي في السياسة المالية يقتضي وضع خطة مالية في المدى المتوسط والطويل، فيتم تحديد الموارد والإمكانيات وتحديد الأهداف المرجوة وعند وضع الميزانية السنوية نأخذ في الحسبان الميزانيات المنجزة خلال السنوات السابقة وتقدير الميزانيات بالنسبة لسنوات اللاحقة على أقل 3 سنوات، وذلك لتمكن من متابعة مدى إلتزام السلطة التنفيذية بالخطة المالية وكذلك تصحيح الإنحرافات إن وجدت، أن إعتامد الميزانية المتعددة السنوات مع الحفاظ على مبدأ سنوية الميزانية الذي يعتبر شرط ضروري في إعداد وتنفيذ الميزانية العامة في كل سنة مالية أمره مطلوب حيث تم الإشارة إلى تعدد السنوات في المادة 5 و المادة 75 من القانون العضوي المنظم لقوانين المالية 18 -15 بحيث يتم تقدير النفقات و الإيرادات ورصيد الميزانية للسنة المقبلة والسنتين الموالتين وإرفاق مشروع قانون المالية بتقرير عن الوضعية و الأفاق الإقتصادية و الإجتماعية والمالية على المدى المتوسط، وهذا يتطلب قدرة الجهات المكلفة بإعداد الخطة المالية على التنبؤ وجمع البيانات المالية في الوقت المناسب للتمكن من مراقبة و متابعة تنفيذ الخطة المالية

3. وضع إطار الإنفاق في المدى المتوسط CDMT * :

¹ - Bachir Mazouz, Jean Leclerc, la gestion intégrée par résultats concevoir et gérer autrement la performance dans l'administration publique, presses de L'Université de Québec canada , 2008 , p 164

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

وضع إطار الانفاق متوسط الأجل يدخل ضمن برنامج عصرنة الميزانية وهو تقنية مستخدمة في البرمجة والتخطيط للنفقات العمومية للدولة في المدى المتوسط , ويساعد في تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات بشكل يخدم الميزانية المتعددة السنوات المشار إليها في الفقرة السابقة ويهدف الى :¹

_ تعزيز إستدامة السياسة العامة للدولة مع ضمان إنسجام سياسة الانفاق العام في المدى المتوسط مع الإمكانيات المالية للدولة

_ تحسين كفاءة موارد الميزانية من خلال توثيق الصلة بين الاستراتيجية القطاعية المنتهجة والميزانية السنوية المبرمجة

_ إعطاء نظرة شاملة وواضحة للمسير العمومي عن برامج الميزانية المتعددة السنوات مع ضمان التناسق بين مختلف مكونات الميزانية

_ تحسين ظروف إعداد قوانين المالية

4. اعتماد تصنيف حديث للنفقات العمومية :

في إطار التركيز على البرنامج و الأداء حددت المادة 28 من القانون 18_15 كيفية توزيع النفقات العمومية بحيث تجمع أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات التالية:²

_ نشاط البرامج الاقتصادية وتقسيماتها

- الطبيعة الاقتصادية للنفقات

- الوظائف الكبرى للدولة

- الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية

هذا مع ضمان الشفافية وتمكين الفاعلين من الإطلاع إستيعاب الخطة المالية للدولة ومتابعة تنفيذ هذه البرامج من أجل تعزيز مصداقية الموازنة³

5. الرقمنة في عمليات تسيير المالية العامة

إن ضخامة حجم البرامج البيانات المالية المتعلقة بالسياسة المالية لدولة يصعب من عملية إعداد الميزانية العامة بشكل يضمن الكفاءة في تخصيص الموارد, بالإضافة الى صعوبة متابعة التنفيذ وقياس الأداء باستخدام مختلف المؤشرات يشكلان عائقا كبيرا امام المسؤولين عن اعداد و تنفيذ الميزانية العامة كما ان الاتجاهات الحديثة تشجع المزيد من استقلالية الوحدات الإدارية و اللامركزية في التسيير وهذا لا

¹Ministère des finances Algérienne. <http://www.dgpp-mf.gov.dz/> index. -

²-الجريدة الرسمية، العدد 53 , مرجع سابق ص 11

³- الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 18

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

يمكن تحقيقه الا بوجود أداة المراقبة و المتابعة , مما استدعى ضرورة اعتماد برامج و تقنيات الاعلام الالي في اعداد و تنفيذ ومراقبة الميزانية العامة للدولة او ما يعرف بنظام الاعلام الالي لتسيير الميزانية والذي يربط بين مختلف الإدارات المكلفة بالميزانية العامة مما يسهل متابعة تنفيذ السياسة المالية للدولة و التدخل في الوقت المناسب لتصحيح الانحرافات و تقييم أداء المسيرين العموميين.

المطلب الثالث: اتجاهات السياسة الإنفاقية في الجزائر

يمكن تقسيم السياسة الإنفاقية المتبعة في الجزائر الى مرحلتين:

المرحلة الأولى: كانت قبل فترة البرامج والإصلاحات التي أقرها صندوق النقد الدولي أين تميزت هذه السياسة بتوسع كبير سواء فيما يتعلق بنفقات التسيير و نفقات التجهيز .

المرحلة الثانية: فكانت بعد تلك الإصلاحات ومنه فالسياسة الإنفاقية في الجزائر أخذت منعرجا آخر، وأصبحت تخضع للمعايير الأتية: ¹

أولا - تخفيض الإنفاق العام: بحيث يجب على الدولة أن تتخلى عن الخدمات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، مع رفع كفاءة المؤسسات العمومية التي تقدم خدمات لا يمكن أن توكلها الدولة للقطاع الخاص كمشاريع البنية التحتية , الخدمات الاجتماعية والأمن , ونلمس هذه التخفيضات خاصة في الكتلة الأجرية عن طريق الضغط على التوظيف العمومي , بحيث يتم إلغاء الوظائف المؤقتة والتقاعد المسبق , وتوقيف التوظيف أو تأجيله إن لزم الأمر, كما يتم تخفيض الإعانات والتحويلات والنفقات العسكرية للضغط أكثر على النفقات, وكل هذا من أجل التقليل من عجز الميزانية ومن حجم المديونية وتسييرها

ثانيا - إعادة توجيه الانفاق العام: وذلك بتغيير هيكل الإنفاق العام والإهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الإنتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، ويشمل هذا التوجيه ما يلي:

أ تشجيع الإستثمار الحكومي المنتج: وهذا بالإهتمام بإقامة برامج الإستثمار ذات نوعية عالية، وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الإقتصادية، وكذا التركيز على الإستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة وليس الأنشطة التي تنافسها

ب الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الإستثمارات: وهذا بتخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الإستثمارات الرأسمالية من أجل ضمان نجاحها لأن عدم كفاية الإنفاق على التشغيل يمكن أن يؤدي إلى إنخفاض مستويات الفعالية في مجالات مثل: التعليم والصحة

¹ - عبد المجيد قدي، مدخل السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 192 - 193

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

ج العمل على محاربة التبذير والإسراف والإستهلاك العمومي: وذلك بتخفيض أشكال الإستهلاك الحكومي الذي يكون أقل أو عديم الإنتاجية مما يساهم في رفع الإدخار الوطني وبالتالي الحد من اللجوء إلى زيادة الضريبة

ثالثا - إتجاهات الإصلاح في إدارة النفقات العامة: ذلك إن تحسين وترشيد الإنفاق العام يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة، وذلك في وضع الميزانية وتنفيذها لأنه لا يكفي تخصيص النفقات على مختلف القطاعات حتى تتحقق الأهداف المسطرة، وإنما يجب مراقبة تنفيذ هذه النفقات حتى لا تتجه إلى غير ما خطط له ويتم ذلك عن طريق:

- ✓ استخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بالميزانية البرامج والأداء بتطوير نظم المعلومات الخاصة بقياس الأداء حيث أن توافر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن معدلات أداء الوحدات الإنتاجية يعد إستراتيجيا لإعادة هيكلة مشروعات القطاع العام
- ✓ ضرورة ضمان عنصر الإلتزام من جانب صانعي القرارات الإقتصادية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الإقتصادية اللازمة، ويقترن ذلك أهمية وجود إنفاق جماعي وسياسي ورؤية واضحة للأولويات الضرورية لإصلاحات الهيكلية المطلوبة
- ✓ تدعيم أنظمة ضبط الموازنة العامة والإنفاق وهذا بزيادة شفافية ودقة توقيت رفع تقارير المالية العامة، خاصة ذلك التي تتسم بأهمية خاصة لفعالية إدارة العمليات المالية والرقابة على اعمال الحكومة والمشاريع العامة.

رابعا _ الإهتمام بمعالجة مصادر إنخفاض الإنتاجية: وهذا من خلال الموازنة بين الأثر الذي يمكن أن يتركه خفض الأجور والرواتب في مجالات الكفاءات الإدارية والفنية وخفض الإنتاجية من جهة، وبين إعتبار القطاع العام كملاذ للعمال من جهة أخرى، وهو ما يمكن أن ينجر عنه التكاليف إضافية دون مقابل، ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العام وهذا بالبحث عن أفضل البدائل التي يستخدم فيها الإنفاق العام لتحقيق نفس الهدف التشغيل يمكن للدولة ان تزيد من التوظيف العمومي، وأن تشجع القطاع الخاص لزيادة التوظيف ، وبذلك تختار الدولة المشروع الذي يكون بأقل التكاليف و أكثر نجاعة ، فالجزائر قد عملت جاهدة على تنفيذ إصلاحات وقرارات صندوق النقد الدولي خاصة في التسعينات من القرن الماضي ، وهذا ما يفسر السياسة النقشفية المتبعة خلال تلك الفترة ، ولكن مع بداية الألفية الجديدة إتسمت السياسة الانفاقية في الجزائر

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

بنوع من التوسع خاصة فيما يخص النفقات الاستثمارية وبعث الروح في المجالات المنتجة من خلال مجموعة من التدابير و الإجراءات الاقتصادية المراعاة والحرص على ترشيد تلك النفقات .¹

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل، يمكننا القول أن توظيف النفقات في ظل الميزانية العامة في الجزائر لا يزال يعتمد على الأسلوب التقليدي ألا وهو أسلوب ميزانية الاعتمادات والبنود التي تشمل العديد من النقائص والتي تم التطرق لها في الجزء النظري، وبالتالي فإنها تقلل من التخصيص الأمثل للموارد وبالتالي صعوبة تحقيق الأهداف المرجوة نظرا لغياب التحديد الدقيق للأهداف المراد تحقيقها، وكذلك معيار دقيق لتقييم أداء الحكومة من خلال الميزانية العامة خاصة فيما يتعلق بقانون ضبط الميزانية تم الغاءه.

فالمالية العامة في الجزائر مبنية على تدابير دورية متبعة يجب الإلتزام بها، وهذا يدفعنا الى إقتراح وضع لجنة مؤهلة تعمل على تقييم الأداء المالي ومدى ملائمة الموازنة العامة لسياسة الترشيح النفقات العامة، وكذا تبحث عن أسباب الإختلالات المالية والتي يجب معالجتها لتحقيق اهداف السياسة المالية.

¹ عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 193

الفصل الثالث: أدوات السياسة المالية لترشيد النفقات في الجزائر

الخاتمة

الخاتمة:

إن تطبيق اليات السياسة المالية يتطلب إصلاحات وتعديلات وكذا العمل على مستوى النشاط الاقتصادي وذلك بتوفير جميع متطلبات نجاح السياسة المالية وتحقيق أهدافها، خاصة مرونة النشاط الاقتصادي التي تسمح بتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد مع ضرورة حسن التخصيص لهذه الموارد، وباعتبار النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية فالدولة تستعملها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية حيث تعتبر الضمان الأساسي لاستمرار الدولة في تحريك عجلة نموها في مختلف المجالات في ظل تزايد النشاط المالي لها، ويقدر أهمية هذه النفقات وازدياد الحاجات وتنوعها ازداد حجمها، فترشيد النفقات العمومية يعني قيام الإدارات العمومية المكلفة بالإنفاق اتخاذ مجموعة من التدابير والخطوات والعوامل من أجل تأهيل النفقات العمومية لتحقيق المنفعة العامة بأقل التكاليف الممكنة.

ولقد قمنا من خلال هذه الدراسة الى توضيح أهمية ترشيد الإنفاق العام والياته لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف سياسة الانفاق كما حاولنا تحديد متطلبات ترشيد الانفاق العام التي ينبغي ان تتوفر في الدولة وفق المعايير المعمول بها دوليا، كما قمنا بتحليل تطور النفقات العامة وتقييم أداءها وهذا وفق نظام إدارة المالية العامة في الجزائر لتحديد مواطن القوة والضعف، وبناء على ذلك يمكننا اختبار صحة الفرضيات المذكورة في المقدمة:

- من خلال ما تم التوصل إليه نثبت صحة الفرضية الأولى بحيث أن الإنفاق العام في الجزائر لايزال يعاني من عجز موازني وذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول وارتفاع النفقات العامة بشكل كبير نتيجة برامج التنمية
- يمكن إثبات صحة الفرضية الثانية بأن أدوات السياسة المالية لم تحد من ظاهرة تزايد النفقات بل ساهمت في تزايدها أكثر وهذا نتيجة لعدة أسباب منها ارتفاع أسعار البترول مع تزايد الناتج الداخلي وزيادة معدلات النمو

وتوصلنا الى مجموعة من النتائج والاقتراحات نجيزها فيما يلي:

النتائج:

- ✓ تعمل السياسة المالية من خلال رفع من الإنفاق العام مع التخصيص الأمثل والأحسن للموارد وكفاءة استخدامها بشرط توفر اقتصاد مرن يضمن لنا حسن التخصيص والكفاءة وهذا لتحقيق ترشيد الانفاق العام

الخاتمة

- ✓ يعتبر ترشيد الإنفاق العام السبيل للخروج من مشكلة الندرة وشح مصادر التمويل بإعتباره إلتزام "الفعالية" في تخصيص الموارد و "الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع وتجنب الإسراف والتبذير وضرورة الأخذ بعين الأعتبار تحقيق اهداف كل عملية إنفاق
- ✓ ظاهرة إزدياد النفقات العامة تعتبر احدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة، وتعود أسبابها الى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية
- ✓ ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز؛
- ✓ يتم تصنيف النفقات ضمن الميزانية العامة للجزائر على أساس اداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى، وفق نفقات التسيير والتجهيز وكل منها تقسم الى وزارات وقطاعات ترصد لها الاعتمادات والبنود؛
- ✓ بعد الوقوف على تطور النفقات العامة إتضح ان تزايدها كان بوتيرة متسارعة وذلك راجع للواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي مرت به البلاد.

الإقتراحات:

- _ إعادة النظر في الآليات المتبعة لترشيد النفقات العمومية وكيفية تطبيقها وجعلها أكثر فعالية؛
- يجب ضمان الكفاءة وهذا لتحقيق النتائج المرجوة من ترشيد النفقات العامة، ويكون ذلك بتفعيل نظام المراقبة المالية وإعطاء صلاحيات أكبر للمراقبين الماليين وحصانة أكبر لتفعيل عملهم وتجنب الفساد وعدم نجاح حسن التخصيص، وكذا عدم تحقق الكفاءة في استخدام الموارد؛
- يجب على الدولة الجزائرية وضع نموذج لترشيد النفقات العامة بإعتماد على السياسة المالية من خلال الموازنة العامة والذي من خلاله يمكن التحكم في ترشيد النفقات العامة؛
- ينبغي على الدولة ان تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات.

افاق الدراسة:

- هذه الدراسة تعتبر تمهيدا لدراسات مستقبلية في هذا المجال، فهي تفتح آفاقا للباحثين الراغبين في التعمق بالبحث في مجال المالية العامة والسياسات الحكومية لتتاول مواضيع ذات صلة من أمثلتها:
- الطرق الحديثة في تسيير الموازنة العامة ودورها في ترشيد النفقات في الجزائر؛

الخاتمة

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإصلاحات السياسة المالية في الجزائر.
- تقييم دور السياسة المالية في ترشيد النفقات في الجزائر.
- فعالية السياسات المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول المتقدمة: دروس وتجارب.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

- احمد جامع، علم المالية العامة، مكتبة سيد عبد الله وهبة، لسنة 1965
- أحمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، لبنان
2008
- اسعد الله دواد، الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الازمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر، الجزائر 2013
- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، 1999
- إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،
2004
- امر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية، " النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة الطبعة الأولى،
دار هومة للنشر، الجزائر، 2010
- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان
2013
- برحماني محفوظ المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة للنشر الإسكندرية، مصر 2015
- حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان ومحمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار
الجامعية الإسكندرية، 2003
- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992
- حمدي بن محمد بن صالح، توازن المالية العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد ال بين الاقتصاد
الإسلامي والوضعي)، الطبعة الأولى، دار نفائس للنشر والتوزيع، الأردن ، 2013
- خالد احمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل إلى المالية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن،
2014

قائمة المراجع

- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ، 2002 ،
- خرشي النوري، **تسيير المشاريع في ظل إطار تنظيم الصفقات العمومية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2001
- دويدار محمد **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دار الجامعية، بيروت، لبنان
- زينب حسين ، عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت والإسكندرية ، 1982
- سامر عبد الوهاب واخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ، 2013
- سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، الاسكندرية، الأردن ، 2003
- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية ، 2003
- سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الجدة، الإسكندرية، مصر ، 2000 ،
- السيد عطية عبد الواحد **مبادئ إقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة العربية، سنة 2000
- **صندوق النقد الدولي**، ميثاق المنقح للممارسات السلمية في مجال المالية العامة، تم تحديثه في 28 ديسمبر 2016
- طارق الحاج، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان 1999
- عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011
- عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، الأردن ، 2010
- عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار نهرا للنشر والتوزيع، عمان ، 2013
- عبد القادر قداوي، **النمو السكاني والنفقات العامة**، النشر الجامعي، الجديد، الجزائر ، 2017
- عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة،

قائمة المراجع

- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2013
- عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت ، 1982
- عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2004
- عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة وفقا للتطورات الراهنة، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة، وفقا للتطورات الراهنة للنشر، بوزريعة الجزائر ، 2005
- عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، جامعة الإسكندرية 2005
- غازي حسين عنابة، أصول إيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية ، 2003
- غازي عنابة، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار البيارق للنشر، عمان، الأردن ، 1998
- فتحي احمد دياب عود، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013
- كمال فوج، المالية العامة، جامعة وهران ، 1976
- لعمارة جمال، اساسيات الموازنة العامة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2004
- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004
- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى ، 2004
- مجدي شهاب، اصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2011

قائمة المراجع

- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999
- مجيد عيد جعفر الكرخي، الموازنة العامة للدولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة المستنصر، بغداد، 2011
- محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية
- محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006
- محمد رمضان، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007
- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007
- محمد طاقة، هدى غزاوي، اقتصاديات المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007
- محمد عمر أبو دوح، ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية الإسكندرية 2006
- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014
- محمد مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهدى، الجزائر، 2003
- محمود طنطاوي الباز، رياض الشيخ، المالية العامة، دراسة الاقتصاد العام والتخطيط المالي في الرأسمالية والإشترابية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969
- يساعد على الميزانية، المحاضرة المطبوعة ملقاة بالمدرسة العليا للقضاء، مادة المالية العامة، الدفعة 16، 2005 - 2006
- يونس احمد البطريق واخرون المالية العامة، الضرائب النفقات العامة، للطباعة والنشر، بيروت والإسكندرية، 1998
- يونس احمد البطريق واخرون، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2000
- الأطروحات:

قائمة المراجع

- بالقاسم رابح، محددات وابعاد النفقات العامة في النظام الاقتصادي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1990
- برنامج دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة (P3A) وهو برنامج تديره وزارة التجارة الجزائرية ويموله الاتحاد الأوروبي تم إقراره وتنفيذه من قبل السلطات الجزائرية و الأوروبية ، بعد دخول اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 2005 ثم التوقيع على اتفاقية تمويل هذا البرنامج في عام 2008 وتم إطلاقه بشكل فعال في عام 2009
- بلعاطل عياش، اليات ترشيد الانفاق العام في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف الجزائر ، 2019
- بن عزة محمد" ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج بالأهداف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر 2014
- بن موسى أم كلثوم وآخرون، ترشيد النفقات العمومية، (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال ودراسات الاقتصادية، العدد 4 ، جامعة الجلفة، الجزائر ، 2016

التقارير والمواثيق:

- خومية فتيحة اثر، الازمات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر, دراسة حالة الفترة 2000 – 2016 , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم علوم التسيير الجزائر 2018
- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990 – 2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006 – 2005
- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مارس 2016
- زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر 2013
- زمروت خالد، التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية , المجلد 6 العدد 3 في الجزائر 2017

قائمة المراجع

- سالكي سعاد، دور السياسة المالية، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010 - 2011
 - سعيد بن صالح الروتيع، قياس الأداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة العدد 2 الرياض 2002
 - سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 1 العدد 1 مارس 2017
 - شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر 2000 - 2001 (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012
 - صادق جميلة وآخرون " إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7 العدد 02، جامعة ادرار، الجزائر، جوان 2019
 - عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد دولي، جامعة وهران 2
 - فرحي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004
 - قيمتي عفاف وآخرون، التوجيهات الحديثة لترشيد سياسة الانفاق في الجزائر خلال فترة (2001 - 2017) مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي العدد الاقتصادي 35 (1) جامعة
 - المادة 120 من القانون رقم 16 - 14 المتضمن لقانون المالية لسنة 2017 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق ل 28 ديسمبر 2016
- المجلات:
- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012

قائمة المراجع

- مشعلي مريم، عثمانة نسرين، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية، مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم المالية، قالمة، جامعة 8 ماي 1945
 - وناي رهيدي، الية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 9 ، جامعة البليدة، جوان 2011
 - القوانين:
 - المرسوم التنفيذي رقم 616 / 68 ، المؤرخ في
 - التعليم الوزارية رقم 71 ، المجلة المالية رقم 04 ، المؤرخة في 15 / 11 / 1981
 - الجريدة الرسمية المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 92- 414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992
 - الجريدة الرسمية المادة 02 ، من المرسوم التنفيذي رقم 11- 381 المؤرخ في 21 نوفمبر 2011 ، المتعلق بمصالح المراقبة المالية
 - قانون 21- 90 الجريدة الرسمية، المجلد 2 ، 1990 العدد 35
 - المرسوم التنفيذي رقم 97 / 268 المؤرخ في 1997 / 7 / 21
- ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية
- <https://privdubaril.com>
 - K.U Young chu and Richard hemming “public Expenditure, hand book
 - Maurice « Duverger institution financières » paris 1975 PUE
 - Ministère des finances Algérien. <http://www.dgpp.Mf>
 - Ministre ses finance Algerian. <https://www.mof.dgi.Gov.Dz>
 - Publique, pairesse de l’Université de Québec canada, 2008
 - Rachid mazoz, jean lécher, la gestion intégrée par résultats concevoir et gérer autrement la performance dans l’administration

ملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تباين أدوات السياسة المالية ودورها في ترشيد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019 فالهدف الأساسي لهذه الإشكالية هو إبراز الدور الكبير للسياسة المالية في ترشيد النفقات العامة، وهذا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مختلف المعطيات ومحاولة إسقاط النتائج على الجزائر

وقد تم التوصل إلى ترشيد النفقات العامة في الجزائر ليس هو تخفيض النفقات العامة وإنما إستعمال السياسة المالية وذلك بالتخصيص الأمثل للموارد المالية، كما يجب توفر متطلبات الترشيح وحسن إختيار التقسيم أو التقسيمات الملائمة للموازنة العامة لتحقيق ترشيد النفقات العامة.

كلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة، أدوات السياسة المالية، ترشيد النفقات

Résume :

Cette étude de vise à montrer le rôle des outils de politique financière dans l'aménagement des dépenses publiques en Algérie au cours de la période 2000-2019, l'objectif principal de cette problématique est de mettre en évidence le grand rôle de la politique financière dans la rationalisation de dépenses publiques, et ce en adoptant le méthode analytique dexriptive , en analysant diverses données et en essayant de projeter ces résultats sur l'Algérie .

Ila été conclu que la rationalisation, des dépenses publiques en Algérie n'est pas la réduction des dépenses publiques, mais plutôt l'utilisation de la politique fiscale par l'allocation optimale des ressources financières, la disponibilité des evigences, de rationalisation et une bonne sélection de la ou des divisions appropriées pour le budget public.

Mots clé :